1

العملاق الأمريكي الضخم

لم يحدث منذ أيام روما أن لاحت أمّة واحدة متطاولة فوق الآخرين؛ وحسبما قالت مجلة **الإيكونوميست**، فإن «الولايات المتحدة تتخطّى العالم كتمثال هائل. فهي تسيطر على الأعمال، والتجارة، والاتصالات؛ واقتصادها هو الأنجح في العالم كله، وجبروتها العسكري لا يطاوله أحد»[1]. وفي سنة 1999 جادل وزير الخارجيَّة الفرنسي هيوبير ڤيدرين بأن الولايات المتحدة قد تجاوزت مكانتها كقوة عظمى للقرن الحادي والعشرين. «إن تفوق الولايات المتحدة يمتد اليوم إلى الاقتصاد، والعملة، والمجالات العسكرية، وطراز الحياة، واللغة، والمنتجات الثقافية الكبرى التي تغرق العالم، وتشكّل الفكر، وتفتن حتى أعداء الولايات المتحدة بجاذبية آسرة»[2]. أو كما قال أمريكيان

(1) «عالم أميركا»، **الإيكونوميست**، عدد 23 تشرين الأول/ أكتوبر، 1999، ص15.

(2) لارا مارلو، «وزير فرنسي يحث على دور أكبر للأمم المتّحدة لمواجهة القوّة المفرطة للولايات المتحدة»، **ذي آيريش تايمز**، عدد 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، ص14. وكان ڤيدرين قد نحت عبارة «القوّة المفرطة في سنة 1998 ليصف بها الولايات المتحدة، لأن «كلمة القوّة العظمى تبدو لي مرتبطة بالحرب الباردة والقضايا =

يتفاخران بانتصار: «إن النظام الدولي اليوم ليس مبنيّاً على توازن القوى، بل إنّه يدور في فلك الهيمنة الأمريكيَّة»[3]. فمع تزايد الاعتماد المتبادل على نطاق العالم، جادل كثيرون بأن العولمة هي ـ ببساطة ـ قناع للاستعمار الأمريكي. وذكرت المجلة الإخبارية الألمانية **ديرشبيغل** أن «الأصنام والأيقونات الأمريكيَّة آخذة في تشكيل العالم، من كاتماندو إلى كينشاسا، ومن القاهرة إلى كراكاس. فالعولمة ترتدي لافتة كُتب عليها «صُنع في الولايات المتحدة»»[4].

ولا شك في أن الولايات المتحدة هي القوة رقم واحد في العالم. ولكن إلى متى يستمر هذا الوضع، وما الذي ينبغي أن نعمله به؟ يجادل بعض العلماء والباحثين بأن تفوقنا هو ـ ببساطة ـ نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي وأن «لحظة القطب الواحد» ستكون قصيرة[5]. فينبغي أن تكون استراتيجيتنا هي توفير قوّتنا وحسن استخدامها بالاتصال مع العالم بشكل انتقائي فقط. بينما يجادل آخرون بأن قوة أمريكا هي من الضخامة بحيث تستمر عشرات السنين، وأن لحظة القطب الواحد يمكن أن تمتد حتى تصير فترة القطب الواحد[6]. وفي أوائل سنة

= العسكرية أكثر من اللازم». هيوبير ڤيدرين، مع دومينيك مُوَازِي، **فرنسا في عصر العولمة** (واشنطن ـ مقاطعة كولومبيا: مطبعة مؤسَّسة بروكينغز، 2001)، ص2.

(3) روبرت كاغان ووليام كريستول، «الخطر الراهن»، مجلة **ذي ناشنال إنترست**، عدد فصل الربيع لسنة 2000.

(4) وليام دْرُوزْدْياك، «حتى الحلفاء تُسْخِطُهُمْ سيطرةُ الولايات المتحدة»، **الواشنطن بوست**، عدد 4 تشرين الثاني/ نوڤمبر، 1997، ص1.

(5) انظر تشارلس كروثامر، «مرحلة القطب الواحد» مجلة **فورين آفيرز**، شتاء 1990 ـ 1991، ص23 ـ 33؛ وكريستوفر لين، «وهم القطب الواحد: لماذا ستظهر قوىً عظمى جديدة»، مجلة **انترناشنال سِيكْيُوريتي**، ربيع 1993، ص5 ـ 51؛ وتشارلس كوپْتْشَان، «بعد السلام على الطريقة الأمريكيَّة: قوة حميدة، التكامل الإقليمي ومصادر تعدد الأقطاب المستقر»، مجلة **إنترناشنال سِيكْيُوريتي**، خريف سنة 1998.

(6) وليام وهلفورث، «استقرار العالم ذي القطب الواحد» في كتاب مايكل براون وشركاه، **خيارات أمريكا الاستراتيجية**، الطبعة المنقحة (كامبريدج، ماساشوسِيتْسْ: مطبعة =

2001 جادل شارلس كروثامر بأنه «بعد عقد من قيام برومثيوس العملاق بلعب دور القزم، فإن المهمة الأولى للإدارة الجديدة هي إعادة تأكيد حرية أمريكا في التصرّف». فينبغي علينا أن نرفض تأدية دور «المواطن الدولي المطواع. . . . فالنزعة الجديدة للطرف الواحد تدرك الحالة الفردية لعالم القطب الواحد الذي نعيش فيه الآن، وهي بذلك ترسم البداية الحقيقيَّة لسياسة أمريكا الخارجيَّة في عصر ما بعد الحرب الباردة»[7].

وحتى قبل أيلول/ سبتمبر سنة 2001 قام كثيرون بتحدّي هذا التوصيف، سواء من الليبراليين أم من المحافظين الذين يعتبرون أنفسهم واقعيين، والذين يعتبرون أنه يكاد يكون هناك قانون طبيعي في السياسة الدولية يقضي بأنّه عندما تصبح إحدى الأمم أقوى من اللازم، فإن الآخرين سوف يتكتلون لموازنة قوتها. كانوا يعتقدون أن تفوق أمريكا الراهن شيء زائل ومؤقت[8]. وكدليل على ذلك يستشهدون بصحفي هندي يحثّ على تشكيل مثلث يربط بين روسيا والهند والصين «لتقديم وزن مقابل ما يبدو الآن على نحوٍ خطير أنه عالم ذو قطب واحد»[9] أو رئيس فنزويلا عندما أخبر مؤتمراً لمنتجي النفط أن «القرن الحادي والعشرين يجب أن يكون متعدد الأقطاب، وينبغي علينا جميعاً أن ندفع نحو تطوير مثل هذا العالم»[10]. وحتى المصادر الصديقة مثل **الإيكونوميست**

= معهد ميتشغان للتكنولوجيا، 2000)، ص305، 309؛ وكذلك من منظور ليبرالي، ج. جون إيكينْبَري «المؤسَّسات، والقيد الاستراتيجي، واستمرار بقاء النظام الأمريكي فيما بعد الحرب»، مجلة **إنترناشنال سيكيوريتي**، شتاء 1998 ـ 99، ص43 ـ 78.

(7) تشارلس كروثامر، «الأحادية الجديدة» **الواشنطن بوست**، عدد 8 حزيران/ يونيو، 2001، ص29.

(8) كينيث والتز، «العولمة وحسن الإدارة»، مجلة **پوليتكال ساينس آند پوليتكس**، عدد كانون الأول/ ديسمبر 1999، ص700.

(9) صوناندا ك. داتا ـ راي، «هل تتحوّل شراكة الحلم إلى حقيقة؟»، **ذي ستريتس تايمز** (سنغافورة)، عدد 25 كانون الأول/ ديسمبر 1998، ص46.

(10) هيوغو شافيز، مقتبساً عنه في مقال لاري روهتر، «رجل ذو أفكار كبيرة، =

تتفق علىٰ أن «عالم القوَّة العظمى الوحيدة لن يستمر. ففي غضون العقدين المقبلين يكاد يكون من المؤكد أن الصين، بسكّانها الذين يصل عددهم إلىٰ مليار ونصف مليار نسمة، واقتصادها المتنامي بقوّة، وحكومتها التي يحتمل أن تبقى سلطوية سوف تحاول أن تنمي مصالحها. . . . وعاجلاً أم آجلاً سيقوم رجال أقوياء وشرفاء بلملمة روسيا وتعزيزها، فتعود إلىٰ الظهور كمنافس علىٰ النفوذ العالمي»[11]. ومن وجهة نظري، فعلىٰ الرغم من الإرهاب سوف يستمر تفوق أمريكا زمناً طويلاً في هذا القرن، ولكن شريطة أن نتعلّم كيف نستخدم قوتنا بحكمة.

إن التنبؤ بصعود الأمم وسقوطها صعب بشكل فظيع. ففي شباط/ فبراير 1941 أعلن الناشر البارز هنري لوس بشجاعة وجرأة عما أسماه «القرن الأمريكي». ومع ذلك فقد اعتقد كثير من المحلّلين عند حلول ثمانينيّات القرن العشرين أن رؤية لوس هذه قد أنهت شوطها، وسقطت ضحية عوامل مثل ڤيتنام، والاقتصاد الآخذ في التباطؤ، والتمدد الاستعماري الزائد عن اللازم. وفي سنة 1985 تساءل الاقتصادي ليستر ثورو لماذا استمرت روما ألف سنة كجمهورية وإمبراطورية، بينما رحنا نحن ننزلق إلىٰ الانحطاط بعد خمسين سنة فقط[12]. وأظهرت استطلاعات الرأي أن نصف الجمهور متفق علىٰ أن أمريكا آخذة بالتقلّص في قوّتها ونفوذها[13].

= وبلد صغير. . . ونفط»، **النيويورك تايمز**، عدد 24 أيلول/ سبتمبر 2000، «قسم مراجعات الأسبوع»، ص3.

(11) «عندما ينتهي الهرير النزِق»، **الإيكونوميست**، عدد 13 آذار/ مارس 1999، ص17.

(12) پول كيندي: **صعود القوى العظمى وسقوطها: التغيجر الاقتصادي والصراع العسكري من سنة 1500 إلىٰ 2000** (نيويورك: راندوم هاوس، 1987)؛ ليستر ثورو، **حل المحصلة صفر** (نيويورك: سيمون وشوستر، 1995).

(13) شركة مارتيللا وكيلي (بوسطن، ماساشوسيتس)، **أمريكيون يتحدَّثون عن الأمن**، رقم 6، أيار/ مايو 1988، ورقم 8، آب/ أغسطس 1988.

غير أن الانحطاطيين الذين ملأت أسماؤهم قوائم أكثر الكتب مبيعاً قبل عقد من الزمن لم يكونوا أول من أخطأ. فبعد أن خسرت بريطانيا مستعمراتها الأمريكيَّة في القرن الثامن عشر، قام هوارس والبول بنعي بريطانيا التي تقلَّصت إلىٰ «جزيرة صغيرة تعيسة بائسة» ضئيلة الأهمية مثل الدانمرك وسردينيا[14]. وكان تنبؤه متأثراً بالرأي السائد آنذاك حول التجارة الاستعمارية، ففشل في التنبؤ بالثورة الصناعية المقبلة التي سيكون من شأنها إعطاء بريطانيا قرناً آخر من تفوّق أعظم حتى مما سبق. وبالمثل فشل الانحطاطيون الأمريكيون في فهم وجود «ثورة صناعية ثالثة» كانت علىٰ وشك أن تعطي الولايات المتحدة «قرناً ثانياً»[15]. إذ من المؤكد أن الولايات المتحدة هي القائد لثورة المعلومات العالمية.

ومن جهة أُخرى، لا شيء يدوم إلىٰ الأبد في السياسة العالمية. فقبل قرن مضى، كانت العولمة الاقتصادية قد وصلت إلىٰ مرحلة عليا تشبه من بعض الجوانب ما هي عليه حالها اليوم. فكان التمويل العالمي يرتكز علىٰ مقياس الذهب. وكانت الهجرة علىٰ مستويات لم يسبق لها مثيل، والتجارة آخذة في التزايد، وكان لبريطانيا إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس أبداً. وكما قال المؤلف وليام بفاف، فإن «الباحثين السياسيين والاقتصاديين المسؤولين في سنة 1900 كانوا سيصفون آفاق القرن العشرين بلا شك أنها ستشهد استمرار المنافسات الاستعمارية ضمن عالم تسيطر عليه أوروبا، مع استمرار الأوروبيين في استعبادهم الأبوي لمستعمراتهم الآسيوية والإفريقية، واستمرار الحكم الدستوري الصلب في أوروبا الغربية، والازدهار المتنامي باطّراد، وازدياد

(14) منقول عنه في كتاب بربارا توتْشْمَان، **مسيرة الحمقى: من طروادة إلىٰ ڤيتنام** (نيويورك: نوپف، 1984)، ص221.

(15) دانييل بيل: **مجيء مجتمع ما بعد التصنيع: مغامرة في التنبؤ الاجتماعي** (نيويورك: بيسك بوكس، 1999 [1973])، مقدمة جديدة، فكرة ترد في مواطن كثيرة مبثوثة في هذا الكتاب.

المعرفة العلمية المستخدمة لفائدة الإنسانية، إلخ. وكانوا على خطأ في تلك النبوءات كلها»[16]. لأن ما تلا سنة 1900 بالطبع كان حربين عالميتين والأمراض الاجتماعية الكبرى من الأنظمة الشمولية، والفاشية، والشيوعية، ونهاية الإمبراطوريات الأوروبية، ونهاية دور أوروبا كحكم في موازين القوى العالمية. وقد انقلب اتجاه العولمة الاقتصادية، فلم يصل إلى مستوياته التي كان عليها في سنة 1914 إلاّ في سبعينيّات القرن العشرين. ولذا فإن من المتصوَّر أن ذلك يمكن أن يحدث مرَّة أُخرى.

فهل نستطيع أن نفعل أفضل ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين؟ إن أسطورة يوغي بيرا (شخص يعتبر من أفضل الممسكين بالكرة في لعبة البيسبول، وقد ظل يلعب لمصلحة فريق اليانكي بنيويورك من سنة 1946 إلى سنة 1963: المترجم) تحذّرنا من القيام بتنبؤات، ولا سيما حول المستقبل. ومع ذلك فلا خيار لنا. إذ إننا نتحرّك وصور المستقبل تتراءى في أذهاننا كشرط لازم لتخطيط أعمالنا. ونحن محتاجون إلى هذه الصور على المستوى الوطني كي توجه سياستنا وتخبرنا كيف نستخدم قوّتنا التي لم يسبق لها مثيل. وليس هناك بالطبع مستقبل وحيد؛ بل هناك مستقبلات كثيرة ممكنة. وتستطيع نوعيةُ سياستنا الخارجيَّة أن تجعل بعضها أكثر احتمالاً من البعض الآخر. فعندما تنطوي الأنظمة على ردود فعل وتغذيات راجعة معقدة، فإن أسباباً صغيرة قد تكون لها آثار كبيرة. وعندما يشترك الناس في الأمر، فإن ردّ الفعل الإنساني على النبوءة نفسها قد يجعلها تعجز عن التحقّق.

إننا لا نستطيع أن نأمل في التنبؤ بالمستقبل، ولكننا نستطيع أن نرسم تصوراتنا بعناية كي نتجنّب بعض الأخطاء الشائعة[17]. فقبل عقد من الزمن،

---

(16) وليام بفاف: **عواطف همجية: أمريكا في القرن الجديد**، طبعة منقحة، (نيويورك: هيل آند وانغ، 2000)، ص280.

(17) حول تعقيدات التنبؤات، انظر جوزيف س. ناي الأصغر، «التحديق في المستقبل»، في مجلة **فورين آفيرز**، عدد تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس 1994؛ وانظر أيضاً =

كان يمكن لتحليلٍ أكثر دقة وحرصاً أن ينقذنا من التصوير الخاطئ للانحطاط الأمريكي. وفي وقت أحدث فإن التنبؤات الدقيقة بإرهاب كارثي قد عجزت عن تجنّب مأساة قد تؤدي بالبعض إلىٰ العودة إلىٰ التنبؤ بالانحطاط. ومن المهم منع أخطاء النزوع إلىٰ الانحطاط والنزوع إلىٰ التبجح بالانتصار. فالنزعة الانحطاطية تميل إلىٰ إنتاج سلوك شديد الحذر أكثر من اللازم يمكن أن يقلّص نفوذنا؛ أما النزعة الانتصارية فقد تولد غياباً يحتمل أن يكون خطيراً للتحفّظ والحرص، كما يولد غطرسة تؤدي أيضاً إلىٰ تضييع نفوذنا. وعن طريق التحليل الدقيق نستطيع أن نتخذ قرارات أفضل حول كيفية حماية شعبنا، ونشر قيمنا، والقيادة إلىٰ عالم أفضل علىٰ مدى العقود القليلة المقبلة. ويمكننا أن نبدأ هذا التحليل بتمحيص مصادر قوتنا.

مصادر القوَّة الأمريكيَّة

إننا نسمع كثيراً عن مدى ما صارت إليه أمريكا من القوَّة في السنوات الأخيرة، ولكن ما الذي نقصده بالقوَّة؟ إنها ـ ببساطة ـ قدرتك علىٰ التأثير في المحصلات التي تريدها، وأن تغيّر سلوك الآخرين عند الضرورة لجعل ذلك يحدث. وعلىٰ سبيل المثال فإن القوَّة العسكرية لحلف شمال الأطلسي قد ردعت سلوبودان ميلوسوفيتش وعكست سياسته في التطهير العرقي في كوسوفو. كما أن وعد صربيا بمساعدة اقتصادية لاقتصادها المدمَّر قد قلبت ميلها المبدئي لعدم تسليم ميلوسوفيتش لمحكمة لاهاي.

إن قدرة المرء علىٰ الحصول علىٰ النتائج المرغوبة كثيراً ما ترتبط بامتلاكه موارد معينة. وهكذا فإننا نستخدم عند تعريف القوَّة تعبيراً مختصراً هو امتلاك كمياتٍ كثيرة نسبياً من عناصر كالسكان، والإقليم الجغرافي، والموارد

= روبرت جيرفيز، «مستقبل السياسة العالمية: هل يشبه الماضي؟»، مجلة **إنترناشنال سيكيوريتي**، شتاء 1991 ـ 92.

الطبيعية، والقوة الاقتصادية، والقوَّة العسكرية، والاستقرار السياسي. فالقوَّة بهذا المفهوم تعني الإمساك بالأوراق الرابحة في لعبة البوكر الدولية. فإذا أظهرت أوراقاً قوية، فإن من المحتمل أن يطوي الآخرون ما بأيديهم من أوراق. وبالطبع فإنك إذا أسأت اللعب بأوراقك، أو وقعت ضحية الغش والخداع، تخسر رغم قوتك، أو تفشل على الأقل في الحصول على النتيجة التي تريدها. وعلى سبيل المثال، فقد كانت الولايات المتحدة هي أكبر قوة بعد الحرب العالمية الأولى، ولكنها فشلت في منع صعود هتلر، وفي منع الهجوم الياباني على بيرل هاربر. إن تحويل موارد قوة أمريكا المحتملة إلى قوة متحقّقة يتطلب سياسة جيدة التصميم وقيادة بارعة. غير أن من المفيد أن يبدأ المرء بالإمساك بالأوراق عالية القيمة.

من الناحية التقليدية، كان اختبار القوَّة العظمى هو «قوتها على الحرب»[18]. فقد كانت الحرب هي اللعبة النهائية التي تمارس على مائدة السياسة الدولية، وبها كان يتم إثبات التخمينات عن القوَّة النسبية. وعلى مرّ القرون، ومع تطور التكنولوجيا، تغيّرت مصادر القوَّة. ففي الاقتصادات الزراعية في أوروبا القرنين السابع عشر والثامن عشر، كان السكان مصدراً حسّاس الأهمية من مصادر القوة، لأنهّم كانوا يقدمون قاعدة للضرائب ولتجنيد المشاة (الذين كانوا في غالبيتهم من المرتزقة)، وقد أعطى هذا المزيج من الرجال والمال ميزة تفوّق لفرنسا. غير أن تنامي أهمية الصناعة في القرن التاسع عشر قد أفاد في أول الأمر بريطانيا، التي كانت تحكم الأمواج بأسطول ليس له نظير. ثم كانت الفائدة بعد ذلك لألمانيا، التي استغلت الإدارة الكفوءة وسكك الحديد لنقل الجيوش وتحقيق انتصارات سريعة على القارة (رغم أن روسيا كانت تملك سكاناً أكثر وجيشاً أكبر). وبحلول منتصف القرن العشرين، وبدء

(18) آ. ج. تايلر، **الصراع على السيطرة في أوروبا، 1848 ـ 1918** (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1954)، صXXIX.

العصر النووي، لم يعد لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قوة صناعية جبارة فحسب، بل ترسانات نووية وقذائف عابرة للقارات كذلك.

أما اليوم فإن أساس القوة آخذ في الابتعاد عن التأكيد على القوَّة العسكرية والغزو. ومن المفارقات أن الأسلحة النووية كانت من بين أسباب هذا الابتعاد. وكما نعلم من تاريخ الحرب الباردة، فقد ثبت أن الأسلحة النووية مدمّرة وفتّاكة بشكل رهيب إلى درجة أنّها صارت جامدة، ومكلفة أكثر من اللازم بحيث لا يمكن استخدامها، نظرياً، إلاَّ في الحالات القصوى[19]. وكان هناك تغيُّر هام ثانٍ هو صعود التيار القومي، الذي جعل من الصعب على الإمبراطوريات أن تحكم شعوباً استيقظت. ففي القرن التاسع عشر غزت حفنة من المغامرين معظم أفريقيا بحفنة من الجنود، وحكمت بريطانيا الهند بقوة استعمارية تعدادها كسر ضئيل من عدد السكان الأصليين. أما اليوم فإن الحكم الاستعماري ليس عرضة للشجب على نطاق واسع فحسب، بل إنه باهظ الكلفة أيضاً إلى حد لا يطاق، كما اكتشفت القوتان العظميان أثناء الحرب الباردة في ڤيتنام وأفغانستان، فانهارت الإمبراطورية السوفياتية بعد بضعة عقود فقط من انتهاء الإمبراطورية الأوروبية.

وكان السبب الهام الثالث هو التغيّر الاجتماعي داخل القوى العظمى. فمجتمعات ما بعد الثورة الصناعية راحت تركّز على الرفاه الاجتماعي وليس على المجد. وهي تكره ارتفاع عدد ضحاياها وإصاباتها إلاَّ عندما يكون بقاؤها نفسه معرضاً للخطر. غير أن هذا لا يعني أنّها لن تستخدم القوة، حتى عندما يكون حدوث الإصابات في صفوفها متوقعاً، كما حدث في

---

(19) يدور نقاش ساخن بين المنظرين حول ما إذا كان ذلك سوف يتغيّر مع انتشار الأسلحة النووية إلى دول أُخرى. فيجب أن يعمل الردع مع معظم الدول، ولكن احتمالات الحوادث المفاجئة وفقدان السيطرة سوف تزداد. وللاطلاع على آرائي، انظر جوزيف س. ناي الأصغر، **الأخلاق النووية** (نيويورك: فري پريس، 1986).

حرب الخليج سنة 1991 ويحدث في أفغانستان اليوم. ولكن غياب أخلاقيات المحاربين في الديمقراطيات الحديثة يعني أن استخدام القوّة يتطلّب تبريراً أخلاقياً معقّد التفاصيل لضمان التأييد الشعبي (إلاّ في الحالات التي يتعرّض فيها البقاء للتهديد). وبصورة عامة، هناك ثلاثة أنواع من البلدان في العالم اليوم: الدول الفقيرة الضعيفة التي لم يصلها التصنيع بعد، وهي غالباً البقايا الفوضوية للإمبراطوريات المنهارة، والدول التي تقوم بالتحديث والتصنيع، كالهند أو الصين؛ ومجتمعات ما بعد التصنيع السائدة في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان. واستعمال القوة مألوف شائع في النوع الأول من البلدان، ولا يزال مقبولاً في النوع الثاني، ولكن التسامح معه أقل في النوع الثالث. وكما قال الدبلوماسي البريطاني روبرت كوبر، فإن «عدداً كبيراً من أقوى الدول لم يعد يريد القتال أو الغزو»[20]. فالحرب لا تزال ممكنة. ولكن القبول بها اليوم أقل بكثير مما كان عليه الحال قبل قرن مضى، أو حتى نصف قرن[21].

وأخيراً، فبالنسبة إلى معظم القوى الكبرى اليوم، فإن استخدام القوة يعرض أهدافها الاقتصادية للخطر. وحتى البلدان غير الديمقراطية، التي تشعر بقيود شعبية أخلاقية أقل على استخدام القوة، مضطرة إلى النظر في آثارها على أهدافها الاقتصادية. وكما قال توماس فريدمان فإن البلدان يتحكّم فيها ويضبط حركتها «قطيع إليكتروني» من المستثمرين المسيطرين على وصولها إلى رأس المال في اقتصاد معولم[22]. وقد كتب ريتشارد روزكرانس يقول: «في

(20) روبرت كوپر: **دولة ما بعد الحداثة والنظام العالمي** (لندن: ديموس، 2000)، ص22.

(21) جون مويلر، **التراجع عن يوم القيامة: أفول الحرب الكبرى** (نيويورك: بيسك بوكس، 1989).

(22) توماس فريدمان، **اللغة وشجرة الزيتون: فهم العولمة** (نيويورك: فارار، وشتراوس وجيروكس، 1999)، الفصل السادس.

الماضي، كان الاستيلاء علىٰ أراضي دولة أُخرى أرخص من تطوير الجهاز الاقتصادي والتجاري المعقّد المطلوب لاستجلاب الفوائد من التبادل التجاري معها»[23]. فقد استخدمت اليابانُ الإمبراطوريةُ النهجَ الأولَ عندما أوجدت منطقة آسيا الشرقية العظمى للازدهار المتبادل والمشترك في ثلاثينيّات القرن العشرين. ولكن اتضح أن دور يابان ما بعد الحرب العالمية الثانية أنجح من ذلك بكثير، مما جعل اقتصادها ثاني أكبر اقتصاد وطني في العالم. ومن الصعب أن يتصور المرء الآن مشهداً تحاول فيه اليابان استعمار جيرانها أَو أن تنجح في ذلك.

وكما ذكرنا أعلاه، فإن هذا كله لا يوحي بأن القوَّة العسكرية لم يعد لها دور تؤديه في السياسة الدولية اليوم. فمن جهة لم يتم بَعْدُ تحويل الجزء الأكبر من العالم بفعل ثورة تدفق المعلومات. ذلك أن كثيراً من الدول لا تقيد حركَتَهَا قوىً ديمقراطيةٌ أَو مجتمعية، كما تعلمت الكويت من جارها العراق. ولا تأبه المجموعات الإرهابية بالقيود العادية التي تحد من حركة المجتمعات الليبرالية الحرّة. ومن جهة أُخرى تنتشر الحروب الأهلية في كثير من أجزاء العالم حيث تركت الإمبراطورياتُ المنهارةُ مساحاتٍ فارغةً من القوة. وعلاوة علىٰ ذلك، فإن صعود قوى كبرى جديدة ظل طيلة عصور التاريخ مصحوباً بحالات من القلق، وكان يعجل أحياناً بنشوء أزمات عسكرية. ففي الوصف الخالد للمؤرخ الإغريقي ثيوديديس فإن الحروب البيلوبونيزية في اليونان القديمة نشأت عن صعود قوة أثينا والمخاوف التي نجمت عنها في إسبارطة[24]. ويعود الكثير من أسباب اندلاع الحرب العالمية الأولى إلىٰ صعود ألمانيا القيصرية، والمخاوف

---

(23) ريتشارد ن. روزكرانس، **صعود الدولة التجارية** (نيويورك: بيسك بوكس، 1989)، ص16، 160.

(24) ثيوديديس، **تاريخ الحرب البيلوبونيزية**، ترجمة ركس وارنر (لندن: بنغوين، 1972)، الكتاب الأول، الفصل الأول.

التي نجمت عن ذلك في بريطانيا[25]. ويتنبأ البعض بآلية حركية مماثلة في هذا القرن ستنجم عن صعود الصين، والمخاوف التي تكوّنها في الولايات المتحدة.

ولم تحل الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية رغم أن مطلع القرن الحادي والعشرين قد شهد بوضوح امّحاء الحدود التقليدية بين الاثنتين. ذلك أن تجاهل دور القوّة ومركزية الشؤون الأمنية سيكون كتجاهل الأوكسجين. ففي ظل الظروف العادية، يتواجد الأوكسجين بكثرة فلا نعيره اهتماماً يذكر. ولكن ما إن تتغيّر هذه الظروف ونبدأ في افتقاد الأوكسجين، حتى نعجز عن التركيز على أي شيء آخر[26]. وحتى في الميادين التي يسقط فيها استخدام القوّة المباشر ـ كما هي الحال مثلاً ضمن أوروبا الغربية أَو بين الولايات المتحدة واليابان ـ فإن العناصر الفاعلة من غير الدول، كالمنظمات الإرهابية، قد تستخدم القوة. وبالإضافة إلى ذلك فإن القوة العسكرية ما تزال قادرة على القيام بدور سياسي هام بين الأمم المتقدمة. وعلى سبيل المثال، فإن معظم بلدان آسيا الشرقية ترحّب بوجود القوّات الأمريكيَّة كبوليصة تأمين ضد جيران هم موضع شك لا يقينَ فيه. وعلاوة على ذلك فإن ردع التهديدات، أَو ضمان الوصول إلى مورد حسَّاس الأهمية كالنفط في الخليج الفارسي، يزيد من تأثير أمريكا على حلفائها. وقد تكون العلاقات مباشرة أحياناً؛ ولكنها على الأغلب موجودة في خلفية أذهان رجال السياسة. وحسب وصف وزارة الدفاع فإن إحدى مهمات القوات الأمريكيَّة المتواجدة في الخارج هي «تشكيل البيئة».

---

(25) أما ألمانيا بدورها، فإنها، مع تقدّم التصنيع وبناء السكك الحديد، راحت تخشى صعود روسيا.

(26) يصور هنري كيسنجر أربعة أنظمة دولية تتواجد جنباً إلى جنب، وهي: الغرب (ونصف الكرة الغربي)، ويتميز بالسلام الديمقراطي؛ وآسيا، حيث الصراع الاستراتيجي ممكن؛ والشرق الأوسط، الذي يتميز بصراع ديني؛ وأفريقيا، حيث تهدد الحروبُ الأهلية دولَ ما بعد الاستعمار، «أمريكا على القمة»، مجلة **ذي ناشنال إنترست**، صيف سنة 2001، ص14.

وبعد هذا كلّه، فإن القوّة الاقتصادية صارت **فعلاً** أهم مما كانت عليه في الماضي، بسبب الزيادة النسبية في تكاليف القوّة وبسبب التواجد الكبير للأهداف الاقتصادية في قِيَم مجتمعات ما بعد التصنيع[27]. وفي عالم من العولمة الاقتصادية، فإن جميع البلدان تعتمد إلىٰ حدٍ ما علىٰ قوى سوق خارجة عن سيطرتها المباشرة. وعندما كان الرئيس كلينتون يكافح لموازنة الميزانية الاتحادية في سنة 1993، قال أحد مساعديه إنه لو قدّر له أن يولد من جديد فإنّه يحب أن يعود تحت اسم «السوق»، لأن من الواضح أن هذا هو أقوى العناصر الفاعلة[28]. ولكن الأسواق تقيد حركة البلدان المختلفة بدرجات مختلفة. وبما أن الولايات المتحدة تشكّل مثل هذا الجزء الكبير من السوق في التجارة والمال، فإنّها في وضع أفضل من الأرجنتين أَو تايلند لفرض شروطها. وإذا كانت البلدان الصغيرة راغبة في دفع ثمن اختيار البقاء خارج السوق، فإنها تستطيع أن تقلّل من قدرة البلدان الأخيرة عليها. وهكذا فإن العقوبات الاقتصادية الأمريكيّة لم يكن لها أثر يُذكر مثلاً في تحسين حقوق الإنسان في ميانمار [بورما] المنعزلة. ثم إن تفضيل صدّام حسين لبقائه الذاتي علىٰ رفاهية الشعب العراقي قد جعل العقوبات الكاسحة علىٰ مدى عشر سنوات تفشل في إسقاط حكمه. كما أن العقوبات الاقتصادية قد تشوّش علىٰ الإرهابيين من غير الدول ولكنّها لا تردعهم. وتظل القوّة العسكرية هامة في ظروف معيّنة، ولكن من الخطأ التركيز علىٰ نحو أضيق من اللازم علىٰ الأبعاد العسكرية للقوة الأمريكية.

---

(27) روبرت كيوهين وجوزيف س. ناي الأصغر، **القوّة والاعتماد المتبادل**، الطبعة الثالثة (نيويورك: لونغمان، 2000)، الفصل الأول.

(28) جيمي كارڤيل، مقتبساً عنه في كتاب بوب وودوارد: **جدول الأعمال: داخل بيت كلينتون الأبيض** (نيويورك: سيمون وشوستر، 1994)، ص302.

القوَّة الطرية الناعمة

في رأيي أن الولايات المتحدة إذا أرادت أن تظل قوية، فإن الأمريكيين بحاجة أيضاً إلىٰ الاهتمام بقوّتنا الطرية الناعمة. فما هو المقصود بالضبط بالقوَّة الطرية الناعمة؟ إن القوَّة العسكرية والقوَّة الاقتصادية معاً مثالان علىٰ القوَّة الصلبة الآمرة التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير موقفهم. فالقوَّة الصلبة يمكن أن تستند إلىٰ محاولات الإقناع (الجَزَر) وإلىٰ التهديدات (العِصِيّ). غير أن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة القوَّة. فقد يحصل بلدٌ ما علىٰ النتائج التي يريدها في السياسة العالمية لأن بلداناً أُخرى تريد أن تتبعه، معجبة بقِيَمِه، تحذو حذوه وتقتدي بمثاله، متطلعة إلىٰ مستواه من الازدهار والانفتاح. وبهذا المعنى فإن وضع جدول الأعمال في السياسة العالمية واجتذاب الآخرين إليه له أهمية تعادل تماماً أهمية إجبارهم علىٰ التغيير باستخدام الأسلحة العسكرية أو الاقتصادية، أو التهديد باستخدامها. وهذا الجانب من القوَّة ـ أي جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت ـ أسميه القوَّة الناعمة الطرية[29]. فهي تختار الناس بدلاً من إجبارهم.

فالقوَّة الناعمة الطرية ترتكز علىٰ وضع جدول الأعمال السياسي بطريقة تشكّل تفضيلات الآخرين. ومن الجانب الشخصي، فإن الوالدين الحكيمين يعرفان أنّهما إذا رَبَّيا أطفالهماعلىٰ المعتقدات والقِيَم الصحيحة، فإن سلطتهما ستكون أكبر وتستمر أطول مما لو اعتمدا علىٰ الضرب وحجب المصروف وحرمانهم من مفاتيح السيارة. وبالمثل فإن الزعماء والمفكرين السياسيين مثل

---

(29) للاطلاع علىٰ مناقشة أكثر تفصيلاً، انظر جوزيف س. ناي الأصغر، **مُلْزَمون بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكيّة** (نيويورك: بيسك بوكس، 1990)، الفصل الثاني. وهذا يبني علىٰ ما أسماه كلٌّ من پيتر باشراش ومورتون باراتز «الوجه الثاني للسلطة» في مقالهما المعنون «القرار واللاقرار: إطار تحليلي»، في مجلة **آميركان پوليتيكال ساينس ريڤيو**، عدد أيلول/ سبتمبر، 1963، ص632 ـ 642.

أنطونيو غرامسكي قد فهموا منذ زمن طويل القوَّة التي تأتي من وضع جدول الأعمال والبتّ في إطار المناقشة. أما القدرة علىٰ إثبات التفضيلات فتميل إلىٰ الارتباط بمصادر القوة غير الملموسة، كالثقافة، والعقيدة، والمؤسسات ذات الجاذبية. فإذا استطعتُ أن أجعلك **تريد** أن تفعل ما أريده، فإنني لن أضطر إلىٰ إرغامك علىٰ عمل ما **لا** تريد. فإذا كانت الولايات المتحدة تمثِّل قِيَماً يريد الآخرون أن يتبعوها، فستقل كلفةُ اضطلاعنا بالقيادة. وليست القوة الطرية الناعمة كالنفوذ، رغم أنّها من مصادر النفوذ. فبعد كل شيء، أستطيع أن أؤثِّر عليك بالتهديدات والمكافآت. كما أن القوَّة الناعمة الطرية أكثر من الإقناع أَو القدرة علىٰ التأثير علىٰ الناس بالحجّة. إنها القدرة علىٰ الإغراء والجذب. وكثيراً ما يؤدي الجذب إلىٰ الموافقة أَو التقليد بالاقتداء.

وتنشأ القوَّة الطرية الناعمة من قِيَمنا إلىٰ حد كبير. وهي قِيَم تعبّر عنها ثقافتنا، والسياسات التي نتّبعها داخل بلدنا، والطريقة التي نتصرّف بها ونتدبر أمورنا دولياً. وكما سنرى في الفصل التالي، فإن الحكومة قد يصعب عليها أحياناً أن تسيطر علىٰ القوَّة الطرية الناعمة وتستخدمها. إذ إنّها مثل الحب، يصعب قياسها وتداولها، كما أنّها لا تمس الجميع. ولكن ذلك لا يقلِّل من أهميتها. وكما قال هيوبير ڤيدرين متحسّراً، فإن الأمريكيين أقوياء إلىٰ هذه الدرجة لأنهم يستطيعون أن «يلهموا أحلام الآخرين ورغباتهم بفضل إتقانهم للصور العالمية عن طريق الأفلام والتلفزيون، ولهذه الأسباب نفسها، فإن أعداداً كبيرة من طلبة البلدان الأُخرى يأتون إلىٰ الولايات المتحدة لإكمال دراساتهم»[30]. إن القوَّة الطرية الناعمة حقيقة هامّة.

وبالطبع، فإن القوَّة الصلبة والقوَّة الناعمة الطرية تتصل كل منهما بالأُخرى ويمكن أن تقوّيها. فكلتاهما من جوانب القدرة علىٰ تحقيق أغراضنا

(30) ڤيدرين: **فرنسا في عصر العولمة**، ص3.

بالتأثير على سلوك الآخرين. وتستطيع مصادر القوَّة نفسها أحياناً أن تؤثِّر على طيف السلوك كله من القسر إلى الاجتذاب[31]. فالبلد الذي يعاني من انحطاط اقتصادي وعسكري يحتمل أن يفقد قدرته على تشكيل جدول الأعمال العالمي وكذلك جاذبيته. وقد تَنْشَدُّ بعض البلدان إلى بلدان أُخرى ذات قوة صلبة عن طريق أسطورة كون تلك البلدان الأُخرى لا تُقْهَر أَو عن طريق الحتمية. وقد حاول كل من هتلر وستالين تطوير مثل هذه الأساطير. كما يمكن استخدام القوَّة الصلبة لإقامة إمبراطوريات ومؤسسات تضع جدول الأعمال للدول الأصغر ـ كما يشهد على ذلك حكم الاتحاد السوفياتي لبلدان أوروبا الشرقية ولكن القوَّة الناعمة الطرية ليست مجرد انعكاس للقوة الصلبة. فالڤاتيكان لم يفقد قوته الناعمة الطرية عندما فقد ولاياته البابوية في إيطاليا في القرن التاسع عشر. وعلى عكس ذلك، فَقَدَ الاتحاد السوفياتي كثيراً من قوته الناعمة الطرية عندما غزا هنغاريا وتشيكوسلوڤاكيا، رغم أن موارده الاقتصادية والعسكرية استمرت

(31) إن التمييز بين القوّتين الصلبة، والناعمة الطرية، يتعلّق بالدرجة الأولى في الطبيعة وفي السلوك معاً وفي كون المصادر مادية ملموسة. فكلٌّ منهما تشكّل جانباً من قدرة المرء على تحقيق أغراضه من خلال التأثير على سلوك الآخرين. فالقوَّة الآمرة ـ أي القدرة على تغيير ما يفعله الآخرون ـ يمكن أن تستند إلى الإرغام أو الإغراء. أما القوَّة الانتقائية ـ أي القدرة على تشكيل ما يريده الآخرون ـ فيمكن أن تستند على جاذبية ثقافة المرء أو عقيدته الإيديولوجية أو قدرته على التلاعب بجدول أعمال الخيارات السياسية لأنّها تبدو بعيدة عن الواقعية أكثر من اللازم. وتراوح أشكال السلوك بين القوَّة الآمرة والقوَّة الانتقائية على امتداد سلسلة متصلة من القوَّة الآمرة، إلى الإرغام، فالإغراء، فوضع جدول الأعمال، فالاجتذاب، فالقوَّة الانتقائية. وتميل مصادر القوَّة الناعمة الطرية عادةً إلى الارتباط مع سلوك القوَّة الانتقائية، بينما ترتبط مصادر القوَّة الصلبة عادة بالقوَّة الآمرة. ولكن العلاقة غير كاملة. فمثلاً قد تنجذب بلدان إلى بلدان أُخرى مالكةٍ للقوة الآمرة بفعل أسطورة كونها لا تُقْهَر. وقد تُسْتَخْدَمُ القوَّةُ الآمرةُ أحياناً لإقامة مؤسَّسات يُصارُ إلى اعتبارها شرعيةً فيما بعد. ولكن الارتباط العام فيه من القوَّة ما يكفي للسماح باستخدام الإشارة المختزلة إلى القوَّة الصلبة والقوَّة الناعمة الطرية.

في النمو. فالسياسات الاستبدادية التي استخدمت القوَّة السوفياتية الصلبة انتقصت من قوَّتها الناعمة الطرية في الحقيقة. كما أن بعض البلدان، مثل كندا، وهولندا، والدول الإسكندناقية لها قوة سياسية أكبر من وزنها العسكري والاقتصادي، لأنها دمجت فيها أسباباً جذّابة مثل المساعدة الاقتصادية أَو حفظ السلام ضمن تحديداتها للمصلحة الوطنية. وهذه دروس لا يلومنّ أصحاب المواقف الأحادية إلاَّ أنفسهم إذا نسوها.

لقد قامت بريطانيا في القرن التاسع عشر وأمريكا في النصف الثاني من القرن العشرين بتوسيع قواهما بتكوين قواعد ومؤسسات لاقتصاد دولي ليبرالي كانت منسجمة مع الهياكل الليبرالية والديمقراطية للرأسمالية البريطانية والأمريكية، التجارة الحرّة ومقياس الذهب في حالة بريطانيا، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات أُخرى في حالة الولايات المتحدة. وإذا استطاع بلدٌ ما أن يجعل قوّته مشروعة في أعين الآخرين، فإنه سيلقى مقاومة أقل لرغباته. فإذا كانت ثقافته وعقيدته جذّابتين، فإن الآخرين سيتبعونه باستعداد أكثر. فإذا استطاع أن يقيم قواعد منسجمة مع مجتمعه فإن احتمال اضطراره إلىٰ التغيير سيكون أقل. وإذا استطاع المساعدة في دعم مؤسسات تشجّع البلدان الأُخرى علىٰ توجيه فعالياته أَو تحديدها بالطُّرق التي يفضّلها ذلك البلد، فقد لا يحتاج إلىٰ كثير من الجزرات والعصيّ باهظة الكلفة.

وباختصار، فإن عالمية ثقافة بلدٍ ما وقدرته علىٰ إرساء مجموعة من القِيَم والمؤسسات المفضّلة التي تحكم مجالات من النشاط الدولي هي كلّها من المصادر الهامّة للقوّة. إن قِيَم الديمقراطية، والحرية الشخصيَّة، والحركة الصاعدة إلىٰ الأعلىٰ، والانفتاح، التي كثيراً ما تعبّر عنها الثقافة الشعبية الأمريكيَّة، والتعليم العالي، والسياسة الخارجية، تسهم في القوَّة الأمريكيَّة في ميادين كثيرة. ويرى الصحافي الألماني جوزيف جوف أن قوّة أمريكا الناعمة الطرية «تلوح أكبر حتى من أرصدتها الاقتصادية والعسكرية، فالثقافة الأمريكيَّة،

سواء الضحل منها أَم الرفيع المستوى، تشع إِلىٰ الخارج بشدّة لم يُرَ مثلُها من قَبْلُ إِلاَّ في أيام الإِمبراطورية الرومانية، ولكن مع انعطاف جديد. فقد كانت ثقافة روما، وثقافة روسيا السوفياتية تتوقف سطوتها بالضبط عند الحدود العسكرية لكل منهما. غير أن قوة أمريكا الطرية الناعمة تحكم إِمبراطورية لا تغيب عنها الشمس.

وبالطبع، فإِن القوَّة الناعمة الطرية ليست قوة ثقافية فقط، بل إِن القِيَم التي تدافع عنها حكومتنا في سلوكها في الداخل (كالديمقراطية مثلاً) وفي المؤسَّسات الدولية (الإِنصات إِلىٰ الآخرين) وفي السياسة الخارجية (تدعيم السَّلام وحقوق الإِنسان) تؤثِّر كذلك علىٰ تفضيلات الآخرين. ذلك أننا نستطيع أن نجتذب الآخرين (أَو ننفّرهم) بتأثير المثل الذي نقدّمه لهم. ولكن القوَّة الناعمة الطرية لا تعود إِلىٰ الحكومة بالدرجة نفسها التي تعود فيها إِليها القوَّة الصلبة. إِذ إِن بعض أرصدة القوة الصلبة وموجوداتها (كالقوات المسلَّحة) هي حكومية علىٰ نحو صارم التشدّد، وبعضها الآخر وطني متأصّل (مثل احتياطياتنا من النفط والغاز، وكثير منها يمكن تحويله إِلىٰ سيطرة جماعية (كالموجودات الصناعية التي يمكن حشدها في حالة الطوارئ). وعلىٰ عكس ذلك فإِن كثيراً من مصادر القوَّة الطرية الناعمة منفصلة عن الحكومة الأمريكيَّة، فلا تستجيب لأغراضها إِلاَّ جزئياً. ففي فترة الحرب الڤيتنامية، علىٰ سبيل المثال كانت أغراض سياسة الحكومة الأمريكيَّة والثقافة الشعبية تعملان لأغراض متناقضة. أما اليوم فإِن المؤسَّسات الشعبية والمجموعات غير الحكومية الأمريكيَّة تطور قوة ناعمة طرية قد تتوافق، أَو تتعارض، مع أهداف السياسة الخارجية الرسمية. وهذا سبب أدعى إِلىٰ جعل حكومتنا تتأكّد من أن أعمالها تعزّز القوَّة الأمريكيَّة الطرية الناعمة بدلاً من أن تنتقص منها. وكما سأوضح في الفصل التالي، فإِن كل مصادر القوَّة الناعمة الطرية هذه يحتمل أن تأخذ أهميتها في التزايد في عصر المعلومات العالمية في هذا القرن الجديد. وفي الوقت نفسه فإِن الغطرسة،

وعدم المبالاة بآراء الآخرين، والنهج الضيِّق في تحقيق مصالحنا الوطنية، مما يدافع عنه أصحاب المواقف الأحادية الطرف الجدد، إنما هي الطريق الأكيد لتقويض قوّتنا الناعمة الطرية[32].

فالقوَّة في عصر المعلومات المعولم آخذة في التحوّل إلىٰ أشياء أقل تجسداً وأقل إرغاماً، وخصوصاً بين البلدان المتقدمة، ولكن معظم العالم ليس مكوناً من مجتمعات ما بعد التصنيع، وهذا يحدّ من تحوّل القوَّة. فهناك أجزاء كبيرة من إفريقيا والشرق الأوسط لا تزال حبيسة في مجتمعات زراعية في مرحلة ما قبل التصنيع، ومؤسَّساتها ضعيفة وحكّامها متسلّطون. وهناك بلدان أُخرى، كالصين والهند والبرازيل، ذات اقتصادات صناعية شبيهة بأَجزاء من الغرب عند منتصف القرن العشرين[33]. وفي مثل هذا العالم المتنوّع، فإن مصادر القوَّة الثلاثة كلها ـ العسكرية، والاقتصادية، والناعمة الطرية ـ تظل واردة وذات صلة، ولو بدرجات مختلفة في علاقات مختلفة. غير أنه إذا استمرت الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الحالية، فسوف تزداد أهمية القيادة في ثورة المعلومات والقوَّة الطرية الناعمة في هذا المزيج. ويقدم الجدول 1 ـ 1 وصفاً مبسّطاً لتطوّر مصادر القوَّة علىٰ مدى القرون القليلة الماضية.

فالقوَّة في القرن الحادي والعشرين سوف ترتكز علىٰ خليط من المصادر الطرية والناعمة. وليس هناك بلد تتوفّر فيه أبعاد القوَّة الثلاثة كلها ـ العسكرية، والاقتصادية والناعمة الطرية ـ أكثر من الولايات المتحدة. وإن أكبر خطأ لنا في مثل هذا العالم هو الوقوع في تحليل أحادي البُعد، والاعتقاد أن الاستثمار في القوَّة العسكرية وحدها كفيل بضمان قوّتنا.

---

(32) جوزيف جوف، «مَنْ يخاف من السيد الكبير؟» **ذي ناشنال إنترست**، صيف 2001، ص43.

(33) انظر كوپر، **دولة ما بعد الحداثة**؛ بيل، **مجيء مجتمع ما بعد التصنيع**.

توازن أم هيمنة؟

إن قوة أمريكا ـ الصلبة والناعمة الطرية ـ ليست سوى جزء من القصّة. ذلك أن كيفيَّة ردّ فعل الآخرين علىٰ القوَّة الأمريكيَّة لها أهمية مماثلة في مسألة الاستقرار وحسن الإدارة في هذا العصر العالمي من المعلومات. فكثير من الواقعيين يفرطون في امتداح فضائل توازن القوى الأوروبي التقليدي في القرن التاسع عشر حيث كانت الائتلافات المتغيرة باستمرار قادرة علىٰ احتواء طموحات أية قوة عدوانية التوجّه علىٰ نحو خاص. فهم يحثّون الولايات المتحدة علىٰ إعادة اكتشاف فضائل توازن القوى علىٰ المستوى العالمي اليوم. ففي سبعينيات القرن العشرين، كان ريتشارد نيكسون يجادل بأن «الزمن الوحيد الذي تمتعنا فيه بفترات مديدة من السلام في تاريخ العالم هو الذي ساد فيه توازن للقوى. فخطر الحرب إنما ينشأ عندما تصبح إحدى الأمم أقوى من منافسيها المحتملين بدرجة غير محدودة»[34]. أما كون تعدد الأقطاب هذا جيداً أم رديئاً للولايات المتحدة فإنه أمر قابل للجدل. وأنا مرتاب فيه ومتشكّك.

الجدول 1 ـ 1 الدول القيادية ومصادر قوّتها، 1500 ـ 2000

الفترة	الدولة	المصادر الكبرى
القرن السادس عشر	إسبانيا	سبائك الذهب، التجارة الاستعمارية، جيوش المرتزقة، علاقات الأُسر الحاكمة
القرن السابع عشر	هولندا	التجارة، أسواق رأس المال، الأسطول
القرن الثامن عشر	فرنسا	السكان، الصناعة الريفية، الإدارة العامة، الجيش، الثقافة (القوة الطرية الناعمة)

(34) نقلاً عن نيكسون في جيمس تشيس ونيقولاس إكس. ريزوبولوس، «نحو تناغم جديد للأمم: منظور أمريكي» في المجلة الفصلية **وورلد پوليسي جورنال**، خريف 1999، ص9.

الفترة	الدولة	المصادر الكبرى
القرن التاسع عشر	بريطانيا	الصناعة، التماسك السياسي، التمويل والائتمان، الأسطول، الأعراف الليبرالية (قوة ناعمة طرية) موقع الجزيرة (يسهل الدفاع عنه)
القرن العشرون	الولايات المتحدة	حجم الاقتصاد، القيادة العلمية والتكنولوجية، الموقع، القوى والتحالفات العسكرية، الثقافة العالمية الانتشار والأنظمة الليبرالية الدولية (قوة طرية ناعمة)
القرن الحادي والعشرون	الولايات المتحدة	القيادة التكنولوجية، الحجم العسكري والاقتصادي، القوّة الناعمة الطرية، محور الاتصالات العابرة للحدود الوطنية في العالم

لقد كانت الحرب هي المرافق الثابت والعنصر الحسّاس الأهمية لتوازن القوى المتعدد الأقطاب. فقد أعطى التوازن الأوروبي التقليدي استقراراً بمعنى الحفاظ علىٰ استقلال معظم البلدان. ولكن كانت هناك حروب بين القوى الكبرى علىٰ امتداد ستين بالمئة من السنوات منذ سنة 1500[35]. إن الالتزام الروتيني الأعمى بتوازن القوى وتعدد الأقطاب قد يثبت أنه نهج خطر علىٰ حسن الإدارة علىٰ نطاق عالمي في عالم يمكن أن تتحوّل الحرب فيه إلىٰ حرب نووية.

لقد شهدت مناطق كثيرة في العالم، وفترات من التاريخ استقراراً تحت الهيمنة، عندما كانت قوة واحدة متفوّقة. وقد حذّرت مارغريت تاتشر من الانزلاق نحو «مستقبل أوروبّللي لكل من أوقيانيا وأوراسيا وإيستاشيا ـ ثلاث

(35) جاك س. ليڤي، **الحرب في نظام القوى العظمى الحديث، 1495 ـ 1975** (ليكسينغتون: مطبعة جامعة كنتكي، 1983)، ص97.

إمبراطوريات تجارية احتكارية عالمية على عداء متزايد مع بعضها بعضاً. . . وبعبارات أُخرى، فإن سنة 2095 قد تبدو مثل سنة 1914، ولكن مُمَثَّلاً على مسرح أوسع نوعاً مّا»[36]. [نسبة إلى المؤلّف الإنكليزي جورج أورويل (1903 ـ 1950) الذي كتب قصصاً سياسية خيالية تصور كوابيس الحكم الدكتاتوري الشمولي وأخطارها على مستقبل الإنسانية: المعرِّب] وكانت آراء نيكسون وتاتشر كليهما ميكانيكية أكثر من اللازم لأنّهما يتجاهلان القوَّة الناعمة الطرية. ويقول جوزيف جوف إن أمريكا استثناء «لأن القوَّة المفرطة هي أيضاً أكثر المجتمعات جاذبية وإغراء في التاريخ. فقد اضطر نابليون إلى الاعتماد على الحراب لنشر عقيدة فرنسا الثورية. أما في الحالة الأمريكية فإن الميونيخيين والموسكوفيين معاً **يريدون** ما تقدمه الحداثة المفرطة المعبودة»[37].

ويستخدم اصطلاح «توازن القوى» بطُرق متناقضة أحياناً. غير أن أكثر استعمالاته إثارة للاهتمام هي استعماله كمؤشر للتنبؤ بكيفية سلوك الدول؛ أي: هل تتبع سياسات تمنع أي بلد آخر من تنمية قوة يمكن أن تهدّد استقلالها؟ ويعتقد كثيرون استناداً إلى أدلة التاريخ أن تفوّق الولايات المتحدة سوف يستدعي تحالفاً مضاداً لكفتها الراجحة يؤدي في آخر الأمر إلى الحد من القوَّة الأمريكيَّة. وحسب تعبير كينيث والتز، العالِم السياسي الذي يصف نفسه بالواقعي فإن «الأصدقاء والأعداء على حد سواء سوف يتصرّفون كما تصرّفت البلدان دائماً إزاء تعرّضها لتفوّق أحدها أو التهديد بتفوقه: أي أنهم سيعملون معاً على تصحيح الميزان. فالحالة الراهنة للسياسة الدولية غير طبيعية»[38].

---

(36) مارغريت تاتشر، «لماذا يجب أن تبقى أمريكا رقم واحد»، مجلة **ناشنال ريفيو**، عدد 31 تموز/ يوليو، 1995، ص25.

(37) جوزيف جوف، «الحسد»، **ذي نيوريبابليك**، عدد 17 كانون الثاني/ يناير، 2000، ص6.

(38) كينيث والتز، «العولمة والقوَّة الأمريكيَّة»، **ذي ناشنال إنترست**، ربيع سنة 2000، ص55 ـ 56.

وفي رأيي أن مثل هذا التنبؤ الآلي الميكانيكي يخطئ الهدف. فمن جهة نجد أن رد فعل البلدان على صعود قوة وحيدة يكون أحياناً «بركوب الموجة»، أي الانضمام إلى الجانب الذي يبدو قوياً، بدلاً من الجانب الضعيف ـ تماماً كما فعل موسوليني بالتحالف مع هتلر بعد تردد دام بضع سنوات. كما أن القرب من مصدر التهديد والإحساس به يؤثّر على الطريقة التي تتصرّف بها الدول[39]. فالولايات المتحدة تستفيد من انفصالها الجغرافي عن أوروبا وآسيا في أنّها كثيراً ما تظهر كتهديد أقل من البلدان الواقعة في الجوار داخل تلك الأقاليم. ففي سنة 1945 كانت الولايات المتحدة هي الأمة الأقوى على وجه الأرض. وكان التطبيق الآلي الميكانيكي لنظرية التوازن آنئذٍ من شأنه التنبؤ بظهور تحالف ضدّها. وبدلاً من ذلك تحالفت أوروبا واليابان مع الأمريكيين لأن الاتحاد السوفياتي، رغم أنّه كان الأضعف من حيث القوة الكلية، كان يشكّل تهديداً عسكرياً أكبر، بسبب قربه الجغرافي، وأطماعه الثورية المتبقية. واليوم فإن العراق وإيران يكرهان الولايات المتحدة، ويمكن التوقع بأنهما سيعملان معاً للموازنة مع القوّة الأمريكيّة في الخليج، ولكن كلاً منهما يقلق من الآخر أكثر. كما أن النزعات القومية قد تعقد التنبؤات. وعلى سبيل المثال، إذا أُعيد توحيد الكوريتين الشمالية والجنوبية، فسيكون لديهما حافز قوي للحفاظ على تحالف مع قوة بعيدة كالولايات المتحدة للتوازن مع جاريهما العملاقين، الصين واليابان. غير أن الشعور القومي الشديد المؤدي إلى معارضة وجود أمريكي يمكن أن يغيّر هذا إذا كانت الدبلوماسية الأمريكيّة ثقيلة الوطء. كما أن العناصر الفاعلة من غير الدول قد يكون لها تأثير، كما شهدت على ذلك الطريقة التي غيّر بها التحالفُ ضد الإرهاب سلوكَ بعض الدول بعد أيلول/ سبتمبر سنة 2001.

ويمكن الاحتجاج لكون حالة عدم المساواة في القوّة قد تكون مصدراً للسلام والاستقرار. ومهما تكن الطريقة التي تُقاس بها القوّة، كما يجادل بعض

(39) ستيڤن والت، «تشكيل الأحلاف وميزان القوى»، **إنترناشنال سيكيوريتي**، ربيع سنة 1985.

المنظّرين، فإن توزيع القوى بشكل متساوٍ بين الدول الكبرى كان شيئاً نادراً نسبياً في التاريخ. وكثيراً ما كانت الجهود المبذولة للحفاظ علىٰ التوازن تؤدي إلىٰ الحرب. ومن جهة أُخرى، فإن عدم المساواة في القوَّة كثيراً ما كان يؤدي إلىٰ السلام والاستقرار، لأنه لا معنى لإعلان الحرب علىٰ دولة مسيطرة. ولقد جادل العالِم السياسي روبرت جيلبين «بأن «السَّلام البريطاني» و«السَّلام الأمريكي»، مثل «سلام روما» الإمبراطورية القديمة، يضمن نظاماً دولياً من السلم والأمن النسبيّين». كما أن الاقتصادي شارلز كيندلبيرغر زعم أنه «لكي يستقر الاقتصاد العالمي يجب أن يكون هناك مثبِّت، مثبّت واحد»[40]. ذلك أن حسن إدارة العالم يتطلب دولة كبيرة تأخذ بزمام القيادة. ولكن، ما هي الكمية الضرورية (أَو التي يمكن تحملها) من عدم المساواة وإلىٰ متى؟ فإذا كان البلد القائد يملك قوة ناعمة طرية ويتصرّف بطريقة تفيد الآخرين، فقد لا تنشأ التحالفات المضادة الفعَّالة إلاَّ ببطء. ومن جهة أُخرى فإنه إذا حدّد البلد القائد مصالحه علىٰ نحو ضيِّق، واستخدم وزنه بغطرسة، فإنه يزيد الحافز لقيام الآخرين بالتنسيق ضده ليتخلّصوا من هيمنته.

إن بعض البلدان تغلي بالغيظ تحت وطأة القوَّة الأمريكيَّة أكثر من غيرها. فكلمة **الهيمنة** يستخدمها القادة السياسيون في روسيا، والصين، والشرق الأوسط، وفرنسا وغيرها للدلالة علىٰ شيء بغيض مَقيت. ولكنها تستخدم بتواتر أقل وبسلبيَّة أقل في البلدان التي تكون فيها قوة أمريكا الناعمة الطرية فعَّالة. فإذا كانت الهيمنة تعني القدرة علىٰ الإملاء، أَو علىٰ السيطرة علىٰ الأقل، فإن القواعد والترتيبات التي تُدار بموجبها العلاقات الدولية، كما يجادل جو شواغولدشتاين، تشير إلىٰ أن الولايات المتحدة لا تكاد تكون مهيمنة

---

(40) روبرت جيلبين، **الحرب والتغيير في السياسة العالمية** (نيويورك: مطبعة جامعة كمبريدج، 1981)، 144 ـ 145؛ وتشارلس كيندلبرغر، **العالم وقت الكساد، 1929 ـ 1939** (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1973)، ص305.

اليوم[41]. صحيح أن لها بالفعل صوتاً وتصويتاً مسيطرين في صندوق النقد الدولي، ولكنها لا تستطيع وحدها أن تختار مديره. كما أنّها لم تستطع أن تتحكم في أوروبا واليابان في منظمة التجارة العالمية. واعترضت علىٰ معاهدة الألغام الأرضيَّة، ولكنها لم تستطع أن تمنع ظهورها إلىٰ حيِّز الوجود. وبقي صدَّام حسين في الحكم أكثر من عشر سنوات، رغم المحاولات الأمريكيَّة لطرده. وعارضت الولايات المتحدة حرب روسيا في الشيشان، والحرب الأهلية في كولومبيا، ولكن بلا جدوى. ولو تم تعريف الهيمنة علىٰ نحو أكثر تواضعاً بأنّها الحالة التي يكون فيها لأحد البلدان مصادر أَو قدرات قوة أكثر من غيره بكثير، لكان ذلك رمزاً للتفوّق الأمريكي، وليس للهيمنة أَو السيطرة بالضرورة[42]. وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، عندما كانت الولايات المتحدة تسيطر علىٰ نصف الإنتاج الاقتصادي في العالم (لأن كل البلدان الأُخرى دمّرتها الحرب) لم تستطع أن تفوز بالحصول علىٰ كل أغراضها[43].

---

(41) جوشوا س. غولدشتاين، **الدوائر الطويلة: الازدهار والحرب في العصر الحديث** (نيوهافن، مطبعة جامعة ييل، 1988)، ص281.

(42) انظر روبرت و. كيوهين، **بعد الهيمنة: التعاون والتنافر في الاقتصاد السياسي العالمي** (پرينستون: مطبعة جامعة پرينستون، 1984)، ص235.

(43) علىٰ مدى سنوات، حاول عدد من الباحثين أن يتنبأوا بصعود الأمم وسقوطها بتطوير نظرية تاريخية عامة عن التحوّل إلى الهيمنة. فحاول بعضهم التعميم من تجربة البرتغال، وأسبانيا، وهولندا، وفرنسا، وبريطانيا، وركّز آخرون بشكل لصيق أكثر علىٰ اضمحلال بريطانيا في القرن العشرين كمؤشر ينبئ بمصير الولايات المتحدة، ولكن لم ينجح أيٌّ من هذين النهجين. فقد تنبأت معظم النظريات بأن أمريكا سوف تضمحل قبل وقت طويل من الآن. ثم إن التعاريف الغامضة والتخطيطات العشوائية تنبهنا إلىٰ النواقص في مثل هذه النظريات الفضفاضة الكبرى. إذ أن معظمها يحاول أن يحشر التاريخ في أَسِرَّة بروكروستيس النظرية، بالتركيز علىٰ مصادر معينة للقوة وتجاهل أُخرى لها الأهميةُ نفسُها [إشارة إلىٰ بروكروستيس، لصّ الأساطير الإغريقية الذي قيل إنه كان يخطف الناس، ويضع المخطوف في سرير، فإن كانت ساقاه أطول من أن يتسع لهما السرير قطعهما بلا مبالاة. وإن كان السرير أطول من المخطوف =

وكثيراً ما يتم الاستشهاد بالسَّلام البريطاني في القرن التاسع عشر كمثال علىٰ الهيمنة الناجحة، رغم أنّها كانت تأتي بعد الولايات المتحدة وروسيا من حيث إجمالي الناتج القومي. ولم تكن بريطانيا متفوّقة أبداً في إنتاجيتها علىٰ باقي العالم كما كانت الولايات المتحدة منذ سنة 1945، ولكن ـ كما سنرى في الفصل الخامس ـ كان لبريطانيا شيء من القوَّة الطرية الناعمة. فقد كانت ثقافة العصر الفكتوري ذات نفوذ وتأثير حول العالم. واكتسبت بريطانيا سمعة عندما حدَّدت مصالحها بطُرق أفادت أُمماً أُخرى (مثل فتح أسواقها للواردات واستئصالها للقرصنة. وأمريكا تنقصها إمبراطورية إقليمية كالتي كانت تملكها بريطانيا. غير أنها تملك عوضاً عن ذلك اقتصاداً وطنياً كبيراً علىٰ نطاق قارّيّ، وقوة طرية ناعمة أكبر، وتشير هذه الفوارق بين بريطانيا وأمريكا إلىٰ قوة باقية أعظم للهيمنة الأمريكيَّة. ويجادل العالِم السياسي وليام وولفورث بأن الولايات المتحدة متقدمة علىٰ منافسيها المحتملين إلىٰ درجة أنّهم يجدون أن من الخطر كسب عداوتها المركّزة، بينما تستطيع الدول الحليفة أن تشعر بأن في وسعها الاعتماد علىٰ الحماية الأمريكيَّة[44]. وهكذا يتم إضعاف قوى التوازن.

ومع ذلك، فإذا كانت الدبلوماسية الأمريكيَّة أحادية الجانب ومتغطرسة،

= مدّدهما بالقوة حتى تملاّ ذلك السرير: المعرّب]. فالهيمنة يمكن استعمالها كاصطلاح وصفيّ (رغم أنّها محمّلَةٌ أحياناً بشحنات وظلال عاطفية)، ولكن نظريات الهيمنة الكبرى ضعيفة في التنبؤ بالأحداث المستقبلية. انظر كتاب إيمانوئيل والرشتاين، **سياسات الاقتصاد العالمي: الدول، والحركات، والحضارات: مقالات** (نيويورك: مطبعة جامعة كمبريدج، 1984)، ص38، 41؛ ومقالة جورج مودلسكي: «الدورة الطويلة للسياسة العالمية والأمة ـ الدولة»، في مجلة **دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ (كومپاراتيف ستديز إن سوسيتي آند هيستوري)**، عدد نيسان/ إبريل 1978؛ وكتاب جورج مودلسكي، **الدورات الطويلة في السياسة العالمية** (سياتل: مطبعة جامعة واشنطن، 1987). وللاطلاع علىٰ دراسة مفصلة، انظر ناي، **ملزمون بالقيادة**، الفصل الثاني.

(44) وهلفورث، «استقرار عالم بقطب واحد».

فإن تفوّقنا لن يمنع دولاً أُخرى وعناصر فاعلة من غير الدول من اتخاذ إجراءات تعقد الحسابات الأمريكيَّة وتقيّد حرّيتنا في العمل[45]. وعلىٰ سبيل المثال، إن بعض الحلفاء قد ينحازون إلىٰ النموذج الأمريكي في أكبر القضايا الأمنية، ولكنّهم يشكّلون تحالفات للتوازن مع السلوك الأمريكي في مجالات أُخرى، كالتجارة والبيئة. كما أن المناورات الدبلوماسية التي لا تصل إلىٰ درجة التحالف يمكن أن تكون لها تأثيرات سياسية. وكما لاحظ وليام سافاير عندما التقى الرئيسان فلاديمير بوتين وجورج ووكر بوش لأول مرة: «إن بوتين يعي جيداً ضعف الأوراق التي في يده، ولذا فإنه يقلّد نيكسون بلعب ورقة الصين. ففي حركة ذات مغزى، وقبيل الاجتماع مع بوش، سافر بوتين إلىٰ شنغهاي لإقامة شبه تحالف تعاوني مع جيانغ زيمين وبعض زملائه المسافرين الآسيويين»[46]. وحسب رأي أحد الصحافيين، فإن تكتيكات بوتين قد «جعلت السيد بوش يتخذ موقف الدفاع، فبذل جهداً كبيراً للتأكيد لضيفه أن أمريكا لم تكن تنوي اتخاذ مواقف أحادية الجانب في الشؤون الدولية»[47].

إن من المحتمل أن يدوم السَّلام الأمريكي، لا بسبب قوة أمريكا الصلبة التي لا تُضَاهَى فحسب، ولكن طيلة بقاء الولايات المتحدة «قادرة بصورة فريدة علىٰ ممارسة «ضبط النفس الاستراتيجي»، وطمأنة شركائها وتسهيلها للتعاون»[48]. فالطريقة المفتوحة والتعدديّة التي تُصْنَع بها سياستنا الخارجية

---

(45) ستيفن والت، «إبقاء العالم «مضطرب التوازن»: ضبط النفس والسياسة الخارجية الأمريكيَّة»، سلسلة أوراق العمل في مدرسة كيندي للبحوث013-00، تشرين الأول/ أكتوبر 2000.

(46) وليام سافاير، «ورقة الصين في يد بوتين»، **النيويورك تايمز**، عدد 18 حزيران/ يونيو، 2001، القسم A، ص29.

(47) باتريك تايلر، «بوش وبوتين ينظر كل منهما في عين الآخر»، **النيويورك تايمز**، عدد 17 حزيران، 2001، القسم A، ص10.

(48) إيكنبري، «المؤسَّسات وضبط النفس الاستراتيجي»، ص47؛ وكذلك إيكنبري، =

تستطيع في أغلب الأحيان أن تقلِّل من المفاجآت، فتسمح للآخرين بأن يكون لهم صوت وتسهم في قوّتنا الناعمة الطرية. وعلاوة علىٰ ذلك فإن تفوّق أمريكا تخف وطأته عندما يتجسَّد في شبكة من المؤسسات المتعددة الأطراف التي تتيح للآخرين أن يشاركوا في القرارات، وتعمل كنوع من الدستور العالمي الذي يحد من التقلبات المزاجية للقوة الأمريكيَّة. فقد كان ذلك هو الدرس الذي تعلمناه عندما كنا نكافح لإيجاد تحالف مضاد للإرهاب في أعقاب هجمات أيلول/ سبتمبر سنة 2001. فعندما يكون مجتمع المهيمن وثقافته جذّابين، يتناقص الإحساس بالتهديد وبالحاجة إلىٰ موازنته[49]. أما إن كانت البلدان الأُخرى ستتحد للتوازن مع القوَّة الأمريكيَّة فإن ذلك سوف يعتمد علىٰ كيفيَّة سلوك الولايات المتحدة، وكذلك علىٰ مصادر القوَّة لدى أصحاب مثل هذا التحدّي المحتمل.

مُتَحَدّون جُدد؟

إن فترات القوَّة التي لا نظير لها يمكن أن تنتج استقراراً. أما إذا شعرت البلدان الصاعدة بالغيظ من السياسات التي تفرضها الدولة الأكبر، فإنها قد تتحدّى الدولة القائدة وتشكِّل تحالفات للتغلّب علىٰ قوّتها. وإذن فمن هم المرشحون المحتملون الذين قد يَتَحَدُّوْنَ الولايات المتحدة، وما مدى الخطر الذي يمثلونه؟

الصين

يرى كثيرون أن الصين، أكثر بلدان العالم سكاناً، هي المرشح

= «فهم الهيمنة بشكل صحيح»، مجلة **ذي ناشنال إنترست**، ربيع سنة 2001، ص17 ـ 24.

(49) جوزيف جوف، «كيف تفعلها أمريكا»، مجلة **فورين أفيرز**، عدد أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر، 1997.

الأبرز[50]. فلقد دأب جميع المعلقين تقريباً وعلىٰ مدى سنوات علىٰ اعتبار الصين أقوى احتمال مشكوك به في السعي إلىٰ مكانة «الندّ المنافس» في المستقبل[51]. وأظهرت استطلاعات الرأي أن نصف الجمهور الأمريكي يعتقد أن الصين ستمثّل أكبر تَحَدٍّ لمكانة أمريكا كقوة عالمية في السنوات المئة المقبلة (بالمقارنة مع ثمانية بالمئة لليابان وستة بالمئة لروسيا وأوروبا)[52]. ويقارن بعض المراقبين صعود الصين السلطوية بصعود ألمانيا القيصرية في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. وعلىٰ سبيل المثال فإن المختص بدراسة شؤون الصين، آرثر والدرون يجادل بأنّه «إذا استمرت الاتجاهات الراهنة، فستصبح الحرب في آسيا محتملة عاجلاً أم آجلاً... فالصين اليوم تسعى بشكل حثيث لإخافة الولايات المتحدة كي تبتعد عن آسيا الشرقية، بطريقة تشبه إلىٰ حدٍّ مّا سعي ألمانيا لإخافة بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى». وبالمثل يزعم كاتب العمود الصحفي روبرت كانمان أن «القيادة الصينية تنظر إلىٰ العالم بالطريقة نفسها التي كانت تميز نظرة القيصر غليوم الثاني قبل قرن مضى.... فالزعماء الصينيون ساخطون علىٰ القيود التي تحد من حركتهم وهم قلقون لأنّهم يعتقدون أن عليهم أن يغيّروا قواعد النظام الدولي قبل أن يغيّرهم النظام الدولي[53]. ولطالما تذمّر الزعماء الصينيون من اتباع أمريكا «لسياسة القوارب المسلّحة»، ودعوا روسيا، وفرنسا وغيرهما للانضمام إلىٰ الصين في مقاومة

---

(50) مايكل براون وشركاه، **صعود الصين** (كمبريدج ـ ماساشوسيتس: مطبعة معهد ميتشغان للتكنولوجيا، 2000).

(51) كورال بيل، «TK»، مجلة **ذي ناشنال إنترست**، خريف 1999، ص56.

(52) «الرأي الأمريكي»، **وول ستريت جورنال**، عدد 16 أيلول/ سبتمبر 1999، القسم A، ص9.

(53) آرثر والدرون، «كيفية عدم التعامل مع الصين»، **كومنتري**، آذار/ مارس، 1997؛ روبرت كيغان، «ما تعرفه الصين ولا نعرفه»، **ذي ويكلي ستاندارد**، 20 كانون الثاني/ يناير، 1997.

«نزعة الهيمنة» الأمريكيَّة[54]. وعلاوة على ذلك فإن الصينيين يصوِّرون الولايات المتحدة بشكل روتيني على أنها «العدو رقم 1» في البيانات الحكومية، والتقارير الإخبارية في الصحف التي تديرها الدولة، وفي الكتب والمقابلات[55]. وكما قال اثنان من المحلّلين الجادّين: «ليس من المحتوم أن تشكّل الصين تهديداً للمصالح الأمريكيَّة، ولكن هناك احتمالاً بخوض الولايات المتحدة حرباً ضد الصين أكثر من احتمال خوضها مع أية قوة كبرى غيرها»[56].

غير أننا ينبغي أن نتشكّك في الخروج باستنتاجات لا تقوم إلاَّ على أساس الخطاب الحالي، وخطط الطوارئ العسكرية الجاهزة، والقياسات المعيبة على حالات تاريخية. ففي كل من الصين والولايات المتحدة، نجد أن إدراك كل من البلدين للآخر يعطي صورة شديدة التأثُّر بالصراعات السياسية المحلية فيهما، وهناك أناس في البلدين كليهما يريدون أن يعتبروا الطرف الآخر عدواً. وحتى بدون مثل هذه التشويهات المحرّفة، فإن العسكريين على الجانبين سوف يعتبرهم أبناء بلدهم مقصّرين في واجباتهم إذا لم يخططوا لكل الحالات. أما بالنسبة للتاريخ، فإن من المهم أن نتذكّر أنه بحلول سنة 1900 كانت ألمانيا قد تفوّقت على بريطانيا في القوَّة الصناعية، وكان القيصر يتبع سياسة خارجية مغامرة موجّهة عالمياً على نحو يحتم حدوث صدام مع القوى الكبرى الأُخرى. وعلى عكس ذلك فإن الصين متخلّفة اقتصادياً وراء الولايات المتحدة. وقد ركّزت سياساتها على منطقتها بالدرجة الأولى وعلى تنميتها الاقتصادية. أما عقيدتها الرسمية الشيوعية فليس فيها ما يثير الإعجاب. ومع ذلك فإن صعود

---

(54) «الصين تضرب الولايات المتحدة: «دبلوماسية السفن المسلّحة»»، صحيفة **الفاينانشال تايمز** (لندن)، عدد 4 أيلول/ سبتمبر، 1999، ص4.

(55) جون پومفيرت، «الولايات المتحدة الآن «تهديد» في أعين الصينيين»، **الواشنطن پوست**، عدد 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2000، ص1.

(56) ريتشارد ك. بيتْسْ وتوماس ج. كريستنسن، «الصين: فهم المسائل بصورة صحيحة»، **ذي ناشنال إنترست**، شتاء 2000 ـ 2001، ص17.

الصين يذكّرنا بتحذير ثيوديديس من أن الإيمان بحتمية الصراع قد يصبح أحد أسبابه الرئيسيَّة[57]. إذ أن كل جانب يعتقد أن الأمر سينتهي به إلىٰ حرب مع الجانب الآخر، فيتخذ استعدادات عسكرية معقولة، فيقرأ الجانب الآخر هذه الاستعدادات علىٰ أنها توكيد لأسوأ مخاوفه.

والواقع أن عبارة صعود الصين اسم علىٰ غير مسمى، إذْ إن عبارة «عودة الظهور» ستكون أدقّ، بما أن المملكة الوسطى كانت من حيث الحجم والتاريخ لفترة طويلة، قوة كبرى في شرق آسيا. فقد كانت الصين فنياً واقتصادياً قائدة للعالم (ولو بدون امتداد عالمي) من سنة 500 إلىٰ سنة 1500. فلم تتفوّق عليها أوروبا وأمريكا إلاَّ في نصف الألفية الأخيرة. ولقد قَدَّرَتْ حساباتُ بنك آسيا للتنمية أنه في سنة 1820، عند بداية العصر الصناعي، كانت آسيا تنتج ما يُقدر بثلاثة أخماس إنتاج العالم. وبحلول سنة 1940 كان هذا قد انخفض إلىٰ الخمس، رغم أن المنطقة المنتِجة له موطن لثلاثة أخماس سكّان العالم. وأدَّى النمو الاقتصادي إلىٰ إعادة ذلك إلىٰ الخُمُسَيْنِ اليوم. ويتكهن البنك المذكور بأن آسيا قد تعود إلىٰ مستواها التاريخي بحلول سنة 2025[58]. وتشمل آسيا بالطبع اليابان، والهند، وكوريا وغيرها. ولكن الصين ستلعب أكبر دور في آخر الأمر. فقد أدَّى معدّل نموها السنوي العالي (من 8 إلىٰ 9 بالمئة) إلىٰ مضاعفة ناتجها القومي الإجمالي ثلاث مرّات في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وقد أدَّى هذا الأداء الاقتصادي المفاجئ الكبير، مع الثقافة الكونفوشيوسية، إلىٰ تعزيز قوة الصين الناعمة الطرية في المنطقة.

ومع ذلك، فلا يزال أمام الصين شوط طويل، وهي تواجه عقبات كثيرة في وجه تنميتها. ففي بداية القرن العشرين، يعادل الاقتصاد الأمريكي ضعف

---

(57) ثيوسيديديس، تاريخ الحرب البيلوبونيسية، ص62.

(58) المصرف الآسيوي للتنمية، **آسيا الآخذة في البروز** (مانيلا: المصرف الآسيوي للتنمية، 1997)، ص11.

الاقتصاد الصيني تقريباً. فإذا أخذ الاقتصاد الأمريكي ينمو بمعدل اثنين بالمئة، بينما ينمو الاقتصاد الصيني بمعدل ستة بالمئة، فسوف يصبح حجمهما متعادلاً في نحو سنة 2020. ومع ذلك فسيكونان متعادلين عندئذ في الحجم، وليس في التركيب، إذ سوف يبقى لدى الصين ريفٌ متخلّف شاسع المساحة، والواقع أنه مع افتراض نمو صيني بمعدل ستة بالمئة، ونمو أمريكي بمعدل اثنين بالمئة فقط، فلن تتعادل الصين مع الولايات المتحدة في معدل الدخل لكل شخص إلاّ في وقتٍ ما بين سنتي 2065 و2095 (حسب مقاييس المقارنة)[59]. فبلغة القوّة السياسية، يعطي دخل الفرد مقياساً أدق لتعقيدات تركيب اقتصادٍ ما. وتقول تنبؤات البنك الآسيوي للتنمية إن دخل الفرد في الصين سيصل إلىٰ 38 بالمئة من دخل الفرد في الولايات المتحدة بحلول سنة 2025. وهذه نسبة وصل إليها دخل الفرد الكوري بالنسبة إلىٰ الولايات المتحدة في سنة 1990[60]. وهذا نمو مثير للإعجاب، ولكنه يبعد كثيراً عن المساواة. وبما أن من غير المحتمل أن تظل الولايات المتحدة واقفة ساكنة أثناء تلك الفترة، فإن الصين بعيدة من أن تشكل تحدياً للتفوّق الأمريكي من النوع الذي نجم عن

---

(59) تمّ حساب الأرقام باستخدام بيانات من **وكالة المخابرات المركزية: كتاب حقائق عن العالم سنة 2000**

(http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/)

(لمعادلات القوّة الشرائية) والبنك الدولي

(http://www.worldbank.org/data/wdi2001/pdfs/tab1-1.1.pdf)

من أجل الأسعار الرسمية لصرف العملات. وتم قياس الحجم بحسب معادلات القوّة الشرائية التي تصحّح تكاليف السلع بالعملات المختلفة؛ ولن يحدث التعادل في الحجم حتى سنة 2056 إذا تم قياسه بأسعار الصرف الرسمية. فإذا حدث النمو في الولايات المتحدة بمعدل 3 بالمئة في السنة، فقد يحدث التلاقي بين سنتي 2022 و2075 (بحسب القياس). وأقدم الشكر لخريجي مدرسة كيندي: إبراهيم عفصة وفرانسيسكو بلانش، لتقديمهما مهاراتهما الحسابية التخمينية.

(60) المصدر السابق نفسه.

تفوّق ألمانيا القيصرية على بريطانيا في مطلع القرن العشرين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسقاطات النمو الاقتصادي التي تتنبأ باتجاهاتها الخطوط البيانية قد تكون مضلّلة. إذ إن البلدان تميل إلى التقاط الثمرة المتدلية قريباً منها عندما تستفيد من التكنولوجيا المستوردة في المراحل المبكرة من الانطلاق الاقتصادي. ومعدلات النمو تتباطأ على وجه العموم عندما يصل الاقتصاد إلى مستوى أعلى من التنمية. يضاف إلى ذلك أن الاقتصاد الصيني يواجه عقبات خطيرة عند الانتقال من المشاريع غير الكفوءة التي تملكها الدولة، ويعاني من نظام مالي مهزوز، وبنية تحتية غير كافية. ثم إن تنامي عدم المساواة، والهجرة الجماعية الداخلية الكثيفة، وشبكة الضمان الاجتماعي غير الكافية، والفساد، والمؤسّسات غير المناسِبة يمكن أن تغذي عدم الاستقرار السياسي. كما أن التعامل مع تدفق المعلومات المتزايد بشكل كبير، في وقت يمكن أن تعيق فيه القيودُ النموَّ الاقتصادي سوف يشكّل مأزقاً حاداً للقادة الصينيين. وكما يشير دوايت بيركينز، الاقتصادي من جامعة هارڤارد، فإن «كثيراً من النجاح المبكر في إصلاحات السوق... قد نجم عن البساطة الأساسية لهذه المهمة». ذلك أن عمليَّة تكوين حكم القانون والمؤسّسات المناسبة الكافية في المجال الاقتصادي سوف «تُقاس بالعقود، وليس بالسنوات والأشهر»[61]. بل إن بعض المراقبين يخشون عدم الاستقرار الذي سينجم عن الصين المنهارة وليس عن الصين الصاعدة[62]. فالصين العاجزة عن ضبط نموها السكّاني، أَو السيطرة على تدفّق الهجرة، أَو التأثيرات البيئيَّة على المناخ العالمي، والنزاع الداخلي، إنما تواجه مجموعة أُخرى من المشاكل. فللسياسة طريقتها في تعقيد التنبؤات الاقتصادية.

---

(61) دوايت پيركينز، «التحديات المؤسَّسيّة للانتقال الاقتصادي في آسيا»، ورقة مقدّمة في الجامعة الوطنية الأسترالية، أيلول/ سبتمبر 2000، ص48.

(62) انظر ميرل غولدمان، ورجامينون وريتشارد إيلينغْزْ، «رسائل من القراء»، **كومنتري**، شباط/ فبراير 2001، ص13، 19.

وما دام اقتصاد الصين آخذاً في النمو فعلاً، ضمن المحتمل أن تتزايد قوّتها العسكرية، مما يجعلها تبدو خطرة على جيرانها، ويعقّد التزامات أمريكا في المنطقة. وتتنبأ دراسة أعدّتها مؤسَّسة راند RAND أنه بحلول سنة 2015 ستكون نفقات الصين العسكرية ستة أضعاف نفقات اليابان، كما أن رأسمالها العسكري المتراكم سيصل إلى خمسة أضعاف ما لدى اليابان (بحسب قياس تعادل القوّة الشرائية)[63]. ذلك أن حرب الخليج سنة 1991 قد أظهرت للقادة الصينيين مدى تخلّف الصين في مجال القدرات العسكرية الحديثة، ونتيجة لذلك فقد ضاعفوا نفقاتهم العسكرية تقريباً في غضون عقد التسعينيات من القرن العشرين. ومع ذلك فإن الميزانية العسكرية الإجمالية للصين قد انخفضت من 2,5 بالمئة إلى 2 بالمئة من إجمالي ناتجها المحلي في العقد الأخير من القرن العشرين، وإن ضعف نظامها السياسي يجعلها غير كفوءة في تحويل المصادر الاقتصادية إلى قدرة عسكرية[64]. ويعتقد بعض المراقبين أن الصين قد تحقّق بحلول سنة 2005 طاقة عسكرية شبيهة بما كان لدى بلد أوروبي في أوائل ثمانينيّات القرن العشرين. بينما يشعر آخرون بقلق أكبر، مستشهدين بالتكنولوجيا المستوردة من روسيا[65]. وعلى أية حال فإن القدرة العسكرية الصينية المتنامية سوف تعني أن الدور العسكري لأمريكا في المنطقة يحتاج إلى المزيد من الموارد.

---

(63) تشارلس وولف الأصغر، آنيل باميزاي، ك. س. ياه، وبنيامين زيشر، **الإتجاهات الاقتصادية الآسيوية وآثارها الأمنية** (سانتا مونيكا: راند RAND، 2000)، ص19 ـ 22.

(64) دايفيد م. لامپتون وغريغوري س. ماي، **جدول أعمال للقوى العظمى لآسيا الشرقية: أمريكا، والصين واليابان** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: مركز نيكسون، 2000)، ص13. وتستخدم هذه الحساباتُ الدولاراتِ بتجانس مطرد حسب أسعار الصرف في الأسواق، وأعلى من الأرقام الرسمية الصينية.

(65) دايفيد شامبوه، «احتواء أم اشتباك في الصين؟ حساب ردود الفعل الصينية»، **إنترناشنال سيكيوريتي**، خريف 1996، ص21.

ومهما كان مدى دقّة هذه التقديرات لنمو الصين العسكري فإن أكثر الأدوات فائدة لأغراضنا هي التقييم المقارن. وهذا يعتمد على ما ستفعله الولايات المتحدة (وغيرها من البلدان) على امتداد العقود المقبلة. فالقوَّة العسكرية في عصر المعلومات يعتمد مفتاحها على القدرة على جمع البيانات، ومعالجتها، ونشرها وإدماجها من أنظمة معقَّدة لعمليَّات المسح الفضائي، وأجهزة الكومبيوتر العالية السرعة، والأسلحة «الذكية». وستقوم الصين (وآخرون) بتطوير بعض هذه القدرات، ولكن حسب رأي المحلِّل الأسترالي بول ديب فإن الثورة في الشؤون العسكرية «سوف تستمر في إعطاء الميزة بشكل ثقيل للتفوق العسكري الأمريكي. وليس من المحتمل أن تسد الصين فجوة هذه الثورة بينها وبين أمريكا بأية طريقة ذات معنى»[66].

ويعتقد روبرت كانمان أن الصين تهدف «في المدى القريب إلى الحلول محل الولايات المتحدة كقوة مسيطرة في آسيا الشرقية، كما تهدف في المدى المتوسط إلى تحدي مركز أمريكا باعتبارها القوَّة المسيطرة في العالم»[67]. وحتى لو كان هذا التقدير لنوايا الصين دقيقاً (وهو موضع أخذ ورد بين الخبراء)، فإن من المشكوك فيه أن الصين ستمتلك القدرة والإمكانية. فلكل بلد قائمة بالرغبات التي تبدو كقائمة بالمأكولات بدون أسعار إلى جانبها. ولو تُرِكَت الصينُ وشأنها فقد ترغب في إرغام تايوان على العودة إليها بالقوَّة، وفي السيطرة على بحر الصين الجنوبي، وفي أن يتم الاعتراف بها باعتبارها الدولة الأولى في منطقة آسيا الشرقيَّة. ولكن يتعيّن على القادة الصينيين أن يضعوا في الحسبان الثمن الذي تفرضه البلدان الأُخرى، وكذلك القيود التي تكوّنها أهدافها

---

(66) پول ديب، د. د. هيل، وپ، پرينس، «انعدام أمن آسيا»، مجلة **سرڤايڤر**، خريف 1999، ص5 ـ 20.

(67) روبرت كاغان، «ما الذي تعرفه الصين ولا نعرفه نحن»، **ذي ويكلي ستاندارد**، عدد 20 كانون الثاني/ يناير، 1997.

ذاتها في النمو الاقتصادي والحاجة إلىٰ أسواق وموارد خارجية. وعلاوة علىٰ ذلك فإن أي موقف صيني هجومي أو عدواني أكثر من اللازم يمكن أن يَنْجُمَ عنه تحالفٌ بين جيرانها للتوازن معها في المنطقة يكون من شأنه إضعاف قوّتها بنوعيها الصلب والطري الناعم.

علىٰ أن عدم احتمال تحوّل الصين إلىٰ ندٍّ منافس للولايات المتحدة لا يعني أنّها لا تستطيع أن تتحدَّى الولايات المتحدة في شرق آسيا، أو أن الحرب بسبب تايوان ليست ممكنة. إذْ إن البلدان الأضعف تهاجم أحياناً إذا شعرت أنّها قد حُشِرَتْ في زاوية، كما فعلت اليابان في بيرل هاربر، وكما فعلت الصين عندما دخلت الحربَ الكوريةَ في سنة 1950. ففي ظل ظروف معينة فإن من المحتمل أن لا يكون هناك ما يردع بكين علىٰ الإطلاق. فإذا أعلنت تايوان استقلالها، علىٰ سبيل المثال، فإن من الصعب أن يتصوّر المرء أن الصين ستتخلّى عن استخدام القوَّة ضد تايوان، مهما كانت التكاليف الاقتصادية والعسكرية، ومهما كان طول زمن التدخّل الأمريكي المحتمل ومدى شدّته، وبغضّ النظر عن توازن القوى في المنطقة»[68]. ولكن لن يكون من المحتمل أن تكسب الصين مثل هذه الحرب.

ومن المعيقات الهامّة للطموحات الصينية: التحالف الأمريكي ـ الياباني، الذي أعاد توكيده إعلان كلينتون ـ هاشيموتو سنة 1996 باعتباره أساساً للاستقرار في شرق آسيا فيما بعد الحرب الباردة. وهذا يعني أنه في السياسات المثلثة في المنطقة، لا تستطيع الصين أن تجعل اليابان تواجه الولايات المتحدة، أو تحاول أن تطرد الأمريكيين من المنطقة. ومن موقع القوَّة هذا، تستطيع الولايات المتحدة واليابان أن تعملا علىٰ إشغال الصين أثناء تزايد

(68) توماس ج. كريستنسين، «طرح مشاكل بدون متابعة: صعود الصين وتحدياتها لسياسة الولايات المتحدة الأمنية»، **إنترناشنال سيكيوريتي**، ربيع 2001، ص36.

قوّتها، وتقدما لها حافزاً لأداء دور مسؤول. أما كيف ستتصرّف الصين عند تزايد قوّتها فهذه مسألة مفتوحة، ولكن طالما بقيت الولايات المتحدة موجودة في المنطقة، ومحافظة علىٰ علاقتها مع اليابان، ولا تدعم الاستقلال لتايوان، وتمارس قوّتها بطريقة معقولة، فليس من المحتمل أن يقوم أي بلد أَو حلف بتحدي دورها في المنطقة، فما بالك علىٰ الصعيد العالمي. وإذا انزلقت أَو تعثّرت الولايات المتحدة والصين في حرب أَو حرب باردة في شرق آسيا، فإنّها ستنجم علىٰ الأرجح من سياسة خرقاء تتصل باستقلال تايوان، وليس من نجاح الصين كمتحدِّيَةٍ علىٰ صعيد عالمي.

اليـابـان

لقد عانى الاقتصاد الياباني مؤخراً من الركود بسبب القرارات السياسية السيئة. ولكن الانتقاص من قيمة اليابان سلفاً سيكون عملاً خاطئاً. فهي تملك ثاني أكبر اقتصاد وطني في العالم، وصناعة عالية التعقيد والتقدّم، وأكبر عدد من مستعمِلي الشبكة الدولية (الإنترنيت) بعد الولايات المتحدة، وأحدث قوة عسكرية في آسيا. ورغم أن لدى الصين أسلحة نووية وعدداً أكبر من الرجال تحت السلاح، فإن العسكريين اليابانيين أفضل تجهيزاً وتدريباً. كما أن لديها القدرة التكنولوجية علىٰ تطوير الأسلحة النووية بسرعة إذا شاءت.

وقبل عشرة سنوات فقط كان الأمريكيون يخشون أن يتفوّق عليهم اليابانيون. وقد ورد وصف بليغ الإيجاز في مقال لمجلّة **نيوزويك** في سنة 1989: «إن السؤال المقلق في غرف الاجتماعات والمكاتب الحكومية حول العالم هو ما إذا كانت اليابان علىٰ وشك أن تصبح قوة عظمى تحل محل الولايات المتحدة كعملاق المحيط الهادي وربما حتى الأمة رقم 1 في العالم كلّه»[69]. وتنبأت بعض الكتب بنشوء كتلة في المحيط الهادي بقيادة اليابان

(69) «ساعة القوّة؟» مجلة **نيوزويك**، عدد 27 شباط/ فبراير 1989، ص15.

تستبعد الولايات المتحدة، وحتى بنشوب حرب في آخر الأمر بين اليابان والولايات المتحدة[70]. وكان عالِم المستقبليات هيرمان كاهْنْ قد تنبأ بأن اليابان ستصبح قوة نوويّة عظمى، وبأن الانتقال في دور اليابان سيكون مثل «التغيير الذي حدث في الشؤون الأوروبية والعالمية في سبعينيَّات القرن التاسع عشر، مع صعود بروسيا»[71]. وقد استمدت هذه الآراء الاستقرائية من سجل ياباني مثير للإعجاب[72].

كانت اليابان عشية الحرب العالمية الثانية تمثِّل خمسة بالمئة من الإنتاج الصناعي في العالم. وعندما دمّرتها الحرب، لم تعد إلىٰ ذلك المستوى حتى سنة 1964. ومن سنة 1950 إلىٰ سنة 1974 كان معدل النمو في اليابان مذهلاً وقدره 10 بالمئة سنوياً. وبحلول الثمانينيّات كانت قد أصبحت صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، يشكِّل 15 بالمئة من إنتاج العالم[73]. وصارت أكبر مقدم للقروض وأكبر متبرع بالمساعدة الخارجية في العالم. وكانت تكنولوجياتها تعادل تكنولوجيات الولايات المتحدة، بل متقدمة عليها قليلاً في بعض مجالات الصناعة. ولم تتسلّح اليابان إلاَّ بشكل خفيف، (فحدّدت نفقاتها العسكرية بنحو واحد بالمئة من إجمالي الناتج القومي) وركّزت علىٰ النمو الاقتصادي كاستراتيجية ناجحة للغاية. ومع ذلك، وكما هو مذكور أعلاه، فقد أوجدت أحدث قوة عسكرية تقليدية، وأفضلها تجهيزاً في شرق آسيا.

---

(70) جاك آتالي، **خطوط الأفق** (باريس: فايار، 1990)؛ جورج وميريديث لوبارد، **الحرب المقبلة مع اليابان** (نيويورك: سان مارتن، 1992).

(71) هيرمان كان وب. بروس ـ بيغْز، **الأشياء المقبلة** (نيويورك: مكملان، 1972)، ص IX.

(72) لقد استجوبهم البعض، انظر علىٰ سبيل المثال، بيل إيموت، **وتغيب الشمس أيضاً** (نيويورك: سيمون وشوستر، 1989).

(73) پول بيروخ، «مستويات التصنيع من 1750 إلىٰ 1980»، **جورنال أوف يوروپيان إيكونوميك هيستوري**، ربيع 1982، ص14 الحاشية.

وللیابان سجل مثير للإعجاب في مجال إعادة اكتشاف نفسها. فقبل قرن ونصف، أصبحت اليابان أول بلد غير أوروبي يتكيّف بنجاح مع العولمة الحديثة[74]. فبعد قرون من العزلة، تحوّلت اليابان من دولة إقطاعية إلىٰ دولة دستورية حديثة بإشراف الإمبراطور موتسوهيتو (المعروف باسم ميجاي) في القرن التاسع عشر، ثم راحت تأخذ من باقي أنحاء العالم بشكل انتقائي. وفي غضون نصف قرن بلغت من القوّة ما جعلها تدحر قوة أوروبية كبرى في الحرب الروسية اليابانية. ونهضت من رماد الحرب العالمية الثانية بعد سنة 1945. وفي الآونة الأخيرة طالبت لجنة شكّلها رئيس الوزراء حول أهداف اليابان في القرن الحادي والعشرين، بأن تعيد اليابان اكتشاف نفسها من جديد[75]. ونظراً لضعف العمليَّة السياسية، والحاجة إلىٰ إزالة القيود الحكومية، والسكّان الزاحفين إلىٰ الشيخوخة، ومقاومة الهجرة، فإن مثل هذا التغيّر لن يكون سهلاً، وقد يستغرق استكماله عشرة سنوات أو أكثر[76]. ولكن بالنظر لاستمرار مهارات شعب اليابان، واستقرار مجتمعها، واضطلاعها بالقيادة في بعض مجالات التكنولوجيا (مثل تطبيقات الإنترنيت المتنقلة)، وامتلاكها المهارات الصناعية، فإن التقديرات الحالية لليابان قد تكون متشائمة منخفضة أكثر مما ينبغي.

فهل يمكن أن تنهض اليابان بعد عقد أو عقدين من الزمن لتصبح متحدية عالمية للولايات المتحدة، اقتصادياً أو عسكرياً، كما تنبأ لها البعض منذ عقد مضى؟ يبدو ذلك غير محتمل. فهي بحجم كاليفورنيا تقريباً، فلن يكون لها النطاق الجغرافي أو السكاني المشابه للولايات المتحدة. إن سجل اليابان من

---

(74) جوزيف س. ناي الأصغر، «الأداة الأولى لعولمة آسيا»، فصلية **ذي واشنطن كوارترلي**، خريف 2000.

(75) لجنة رئيس الوزراء، **الحدود الداخلية** (طوكيو، أمانة سر مجلس الوزراء، 2000).

(76) هيساشي أُوادا، «تشكيل النظام العالمي العام ودور اليابان»، جاپان ريڤيو أوف إنترناشنال آفيرز، ربيع 2001، ص11.

النجاح السياسي وثقافتها الشعبية يزوّدانها بقوة ناعمة طرية. ولكن مواقفها وسياساتها التي تؤكد على مركزيتها العرقية تنتقص من هذه القوّة. فلليابان طموح واضح فعلاً لتحسين مكانتها كقوة عالمية. فهي تسعى للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة. وتبين استطلاعات الرأي أن كثيراً من اليابانيين الشباب مهتمون بأن يصير «بلدهم طبيعياً» أكثر في قضايا الدفاع. وقد بدأ بعض الساسة حركة لعكس اتجاه المادة 9 من دستور البلاد، التي تجعل عمل القوات اليابانية قاصراً على الدفاع عن النفس. ولو قدّر للولايات المتحدة أن ترمي بتحالفها مع اليابان، وتتبع نصيحة الذين يريدوننا أن نبقى «على مبعدة من الساحل» وننقل ولاءنا جيئة وذهاباً لموازنة الصين واليابان، فقد ننتج شعوراً بانعدام الأمن يدفع اليابان إلى أن تقرّر تطوير قدرتها النووية الخاصة بها[77].

ومن جهة أُخرى، إذا قُدِّر لليابان أن تتحالف مع الصين، فإن موارد البلدين مجتمعة قد تجعل هذا الائتلاف كفوءاً. ورغم أن مثل هذا التحالف ليس مستحيلاً، فإنه يبدو غير محتمل إلاَّ إذا ارتكبت الولايات المتحدة خطأً دبلوماسياً أو عسكرياً خطيراً. فليس الأمر قاصراً على كون جراح الثلاثينيّات من القرن العشرين قد فشلت في الاندمال بشكل كامل، ولكن الصين واليابان لهما رؤيتان متضادتان لمكان اليابان المناسب في آسيا وفي العالم[78]. فالصين تريد أن تقيد اليابان، ولكن اليابان قد لا تريد أن تلعب دوراً ثانوياً. ولو انسحبت أمريكا من منطقة شرق آسيا، وهذا احتمال بعيد جداً، فقد تنضم اليابان إلى الجانب الصيني. ولكن بالنظر لمخاوف اليابان بشأن صعود القوّة الصينية فإن النتيجة الأرجح هي استمرار تحالفها مع الولايات المتحدة. إن تحالفاً من آسيا الشرقية ليس مرشحاً معقولاً يتحدى الولايات المتحدة ويحلّ محلّها.

---

(77) كريستوفر لاين، «من التفوق إلى التوازن على مبعدة من السواحل»، **إنترناشنال سيكيوريتي**، صيف 1997، ص86 ـ 124.

(78) لامپتون وماي، **جدول أعمال القوى العظمى لآسيا**، ص51.

روسيا

إذا كانت اليابان حليفاً غير محتمل للصين، فماذا عن روسيا؟ إن سياسة التوازن في القوى قد تتنبأ بمثل هذا التحالف كردّ فعل علىٰ إعادة توكيد معاهدة الأمن الأمريكيَّة ـ اليابانية سنة 1996. وهناك سابقة تاريخية لمثل هذا التوحّد: ففي خمسينيّات القرن العشرين كانت الصين والاتحاد السوڤياتي حليفين ضد الولايات المتحدة. وبعد انفتاح نيكسون علىٰ الصين في سنة 1972، راح هذا المثلّث يعمل بطريقة أُخرى، بحيث تعاونت الولايات المتحدة والصين للحدّ مما تريانه معاً علىٰ أنّه قوة سوڤياتية تهددهما. وقد انتهى هذا التحالف مع انهيار الاتحاد السوڤياتي. وفي سنة 1992 أعلنت روسيا والصين أن علاقاتهما «شراكة بنّاءة»؛ وفي تموز/ يوليو سنة 2001 وقّعتا معاهدة «صداقة وتعاون» بعد أن كانتا قد أعلنتا عن «شراكة استراتيجية» سنة 1996. ومن مواضيع هذه الشراكة معارضتهما المشتركة للعالم «ذي القطب الواحد» (الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة)[79]. وقد أيّدت كل من الصين وروسيا حملة أمريكا ضد الإرهاب بعد أيلول/ سبتمبر، ولكنهما ظلّتا تنظران إِلىٰ القوَّة الأمريكيَّة بحذر.

ورغم الخطابات الطنَّانة، فإن هناك عقبات كأداء أمام تحالف بين الصين وروسيا. فالوضع السكّاني في الشرق الأقصى، حيث يقطن علىٰ الجانب الروسيّ من الحدود عدد يراوح بين ستة ملايين وثمانية ملايين نسمة، يقابلهم علىٰ الجانب الصيني عدد يصل إِلىٰ 120 مليوناً، يكوِّن درجة من القلق في موسكو[80]. وقد أدَّى هبوط روسيا العسكري والاقتصادي إِلىٰ زيادة قلقها بشأن

---

(79) لي جينغجي، «أعمدة الشراكة الصينية ـ الروسية»، مجلة **أوربيس**، شتاء 2000، ص530.

(80) ميخائيل نوسوڤ، **تحديات للتوازن الاستراتيجي في شرق آسيا علىٰ عتبة القرن الحادي والعشرين: المشهد كما يبدو من روسيا** (الإسكندرية، ڤرجينيا: مركز التحليل الأسطوري، 1997)، ص32.

صعود القوَّة الصينية. كما أن التجارة والاستثمار بين البلدين شيء ثانوي. فكلاهما يعتمد أكثر علىٰ الوصول إلىٰ الأَسواق الغربية (بما فيها الأمريكيَّة) في البضائع والتمويل. إن التغلّب علىٰ هذه العقبات دفع الصين وروسيا إلىٰ عناق كامل يقتضي سلوكاً شديد الحمق (ولكنه غير مستحيل) من جانب أمريكا. وكما علّق أحد المراقبين، فإن «الطريقة التي تمكّن الولايات المتحدة من المحافظة علىٰ نفوذها الشامل في كل مكان هي أن تمارس قوّتها بأسلوب منضبط، يمكن التنبؤ به بحيث ينفي عنها تهمة النزوع إلىٰ الهيمنة»[81]. فكلما زادت وطأة يدنا ثقلاً، زادت مساعدتنا لروسيا والصين علىٰ التغلّب علىٰ خلافاتهما.

ورغم أن هذا قد لا يؤدي إلىٰ تحالف عسكري كامل قائم بذاته بينهما كما حدث في خمسينيّات القرن العشرين، فإنه يمكن أن يؤدي إلىٰ درجة عالية من التنسيق السياسي مصمّمة لإحباط الخطط الأمريكيَّة.

ولا تزال روسيا وحدها تشكِّل خطراً علىٰ الولايات المتحدة. وسبب ذلك إلىٰ حد كبير يكمن في كونها البلد الوحيد الذي يملك قذائف ورؤوساً حربية نووية كافية لتدمير الولايات المتحدة. كما أن هبوطها النسبي قد جعلها أكثر إحجاماً عن التخلي عن مكانتها النووية. ثم إن لروسيا نطاقاً جغرافياً هائلاً، وشعباً مثقّفاً، وعلماء ومهندسين مهرة، وموارِدَ طبيعيةً شاسعة. ورغم أن تحوّلها إلىٰ نظام قمعي وطني النزعة قد يجعلها تشكّل تهديداً مرة أُخرى، فإنّها لن تشكِّل النوع ذاته من التحدي الذي كان يشكِّله الاتحاد السوفياتي لأمريكا في العقود الأربعة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

ففي خمسينيّات القرن العشرين، كان كثير من الناس في الغرب يخشون أن يتفوّق الاتحاد السوفياتي علىٰ الولايات المتحدة باعتباره القوَّة القيادية في

---

(81) جيلبرت روزمان، «مثلث صيني ـ روسي أمريكي جديد؟»، مجلة **أوربيس**، خريف سنة 2000، ص541 ـ 555.

العالم. فقد كان لديه أوسع إقليم جغرافي في العالم، وثالث أكبر عدد من السكّان، وثاني أكبر اقتصاد. وكان ينتج نفطاً وغازاً أكثر من العربية السعودية. وكان يملك نصف أسلحة العالم النووية، وعدداً من الرجال تحت السلاح أكثر من الولايات المتحدة، وأكبر عدد من الناس المُستَخْدَمين في البحوث والتنمية. وقد فجّر قنبلة هيدروجينية في سنة 1953، أي بعد الولايات المتحدة بسنة واحدة فقط. وكان الأول في إطلاق قمر صناعي إلىٰ الفضاء، في سنة 1957. ومن حيث القوَّة الناعمة الطرية، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية كسبت العقيدة الشيوعية للاتحاد السوڤياتي وكذلك تنظيماته العابرة للقوميّات نفوذاً في أوروبا بمقاومة هتلر. كما أن تلازم الشيوعية مع الحركة الشعبية لتصفية الاستعمار في العالم الثالث قد جعلها جذّابة. بل إنها تبنّت وغذّت بشكل فعّال أسطورةَ حتمية انتصار الشيوعية.

ولقد اشتهر عن نيكيتا خروشيف تبجحه في سنة 1959 بأن الاتحاد السوڤياتي سوف يسبق أمريكا في سنة 1970 أو 1980 كآخر موعد. وفي سنة 1976، قال ليونيد بريجنيف للرئيس الفرنسي إن الشيوعية سوف تسيطر علىٰ العالم بحلول سنة 1995. وكانت تدعم مثل هذه التنبؤات معدلات نمو اقتصادي سنوي تراوح بين 5 و6 بالمئة، وزيادة في حصة السوڤيات من الإنتاج العالمي من 11 بالمئة إلىٰ 12,3 بالمئة في ما بين سنتي 1950 و1970. غير أن معدل النمو السوڤياتي والحصة السوڤياتية من الإنتاج العالمي شرعا في هبوط استغرق فترة طويلة. ففي سنة 1986 وصف ميخائيل غورباتشوف الاقتصاد السوڤياتي بأنّه «مشوّش جداً. فنحن متخلّفون بحسب كل المؤشرات»[82]. وبعد ذلك بسنة قال وزير الخارجية إدوارد شيفاردنادزه لموظفيه «أنتم وأنا نمثّل بلداً عظيماً ظل

(82) ميخائيل غورباشوف، خطاب إلى الكتاب السوڤيات، مقتبس في «غورباشوف يتحدث عن المستقبل: «لن نستسلم»، **النيويورك تايمز**، عدد 22 كانون الأول/ ديسمبر 1986، القسم A، ص20.

طيلة السنوات الخمسة عشر الماضية يخسر أكثر فأكثر موقعه كإحدى الأمم الصناعية المتقدِّمة الرائدة»[83].

وأدَّى انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1991 إلىٰ إحداث تقليص كبير في روسيا إقليمياً (76 بالمئة من مساحة الاتحاد السوفياتي)، وسكانياً (50 بالمئة من الاتحاد السوفياتي)، واقتصادياً (45 بالمئة من اقتصاد الاتحاد السوفياتي) وعسكرياً (33 بالمئة من عسكريّي الاتحاد السوفياتي). وبالإضافة إلىٰ ذلك، اختفت عملياً القوَّة الطرية الناعمة للعقيدة الشيوعية. والإحصاءات الروسية، شأنها شأن السوفياتية من قبلها، غير دقيقة بشكل شائن. ولكن عند نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين ظهر أن الاقتصاد الأمريكي أكبر من اقتصاد روسيا بنحو سبعة وعشرين ضعفاً، ونفقاته علىٰ البحث والتنمية أكبر مما تنفقه روسيا بأكثر من ستين مرة، والنفقات العسكرية أكبر مما تنفقه روسيا بأكثر من تسع مرّات[84]. أما في ما يتعلّق بالكومبيوترات الشخصية ومضيفي الإنترنيت فقد كانت النِّسَب هي 11 : 1 و150 : 1.

ولا يبدو أن روسيا ستلحق بأمريكا حتى بعد وقت طويل. صحيح أن هناك علامات علىٰ حدوث تحسّن منذ سقوط الاتحاد السوفياتي. فلم تعد روسيا مكبّلة بالإيديولوجية الشيوعية ولا بنظام تخطيط مركزي ثقيل بطيء. وهناك شيء من الديمقراطية وحرية التعبير، رغم أن نظام فلاديمير بوتين قد اتخذ إجراءات تهدف إلىٰ خنق المعارضة وإعادة ترسيخ السيطرة السياسية المركزية. وقد تناقص احتمال التجزئة العرقية، رغم أن تهديده ما يزال قائماً

---

(83) مقتبساً عنه في مقالة ستيڤن سيستانوڤيتش، «سياسة غورباشوف الخارجية: دبلوماسية الاضمحلال»، **مشاكل الشيوعية**، عدد كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير 1988، ص2 ـ 3.

(84) بيانات البنك الدولي من

http://www.worldbank.org/data/databytopic/databytopic.html.

(كما أظهرت حروب الشيشان) وبينما كان العرق الروسي يمثّل نصف الاتحاد السوفياتي السابق فقط، فإنّه يمثّل الآن 81 بالمئة من الاتحاد الروسي. ويبقى النظام السياسي هشّاً، ولا تزال المؤسّسات اللازمة لاقتصاد سوق فعّال مفقودة إلىٰ حد كبير. كما أن رأسمالية أقطاب اللصوصية في روسيا ينقصها نوع التنظيم الفعّال الذي يكوّن الثقة في علاقات السوق، «وحتى النمو بنسبة 5 بالمئة سوف لن يجعل مداخيل روسيا تصل إلىٰ مستوى مداخيل إسبانيا والبرتغال علىٰ مدى عشرات السنين»[85]. ونظام الصحة العامة في حالة من الفوضى، وقد زادت معدلات الوفيات وتناقصت معدلات الولادات. وتوحي تقديرات خبراء الإسكان التابعين للأمم المتّحدة علىٰ المدى المتوسط بأن سكان روسيا قد يتناقص تعدادهم من 145 مليوناً اليوم إلىٰ 121 مليوناً بحلول أواسط القرن[86].

وهناك إمكانية لأنواع كثيرة من المستقبل في انتظار روسيا، وحسب رأي مجلس الاستخبارات القومي التابع للحكومة الأمريكيَّة فإن الإمكانيات تراوح من النهوض السياسي إلىٰ الانحلال «والمحصلة الأرجح احتمالاً هي بقاء روسيا ضعيفة داخلياً، ومرتبطة مؤسَّسياً بالنظام العالمي، بالدرجة الأولى من خلال مقعدها الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة. . . . وحتى في ظل أفضل مشهد لحالة النمو السنوي بنسبة خمسة بالمئة، فسوف تحصل روسيا علىٰ اقتصاد يعادل في حجمه خُمُسَ الاقتصاد الأمريكي» عند حلول سنة 2015[87]. وبسبب بقية قوّتها النووية، وقربها من أوروبا، وإمكانية قيام تحالف

---

(85) پيتر سيملر، «الاقتصاد الروسي: التقدّم والتحدي»، **ذي آتلانتيك كاونسيل بوليتين**، كانون الثاني/ يناير 2001، ص3.

(86) مايكل واينز، «بالنسبة لروسيا كلها، الساعة الحيوية آخذة في الانتهاء»، **النيويورك تايمز**، 28 كانو الأول/ ديسمبر 2000، القسم A، ص1.

(87) مجلس المخابرات الوطني: **الاتجاهات العالمية 2015: حوار عن المستقبل مع خبراء غير حكوميين** (لانغلي، ڤيرجينيا: وكالة المخابرات المركزية، سنة 2000)، ص17، 69.

بينها وبين الصين أَو الهند، فإن في وسع روسيا أن تختار إمّا أن تتعاون مع الولايات المتحدة، أَو أن تسبِّب لها المشاكل، ولكنّها لن تستطيع أن تكون متحدياً لأمريكا علىٰ مستوى عالمي.

الهند

وتُذكر الهند أحياناً كذلك باعتبارها قوة عظمى في المستقبل. فسكّانها البالغ تعدادهم مليار نسمة هم أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة. وقد ظلّت الهند عقوداً من الزمن تعاني مما أسماه بعضهم «المعدل الهندي للنمو الاقتصادي»، أي واحد أَو اثنين بالمئة غير أن ذلك قد تغيّر في العقد الماضي، فراحت معدلات النمو تقترب من خمسة بالمئة أَو ستة بالمئة. وفي الهند طبقة وسطى آخذة في البروز تتألّف من عدة مئات من ملايين الناس. والإنكليزية لغة رسمية يتحدَّث بها عدد يراوح بين 50 مليوناً ومئة مليوناً من الناس. وبالبناء علىٰ هذه القاعدة، فإن صناعات المعلومات الهندية آخذة في لعب دور انتقالي. وبالإضافة إِلىٰ ذلك فإن الهند قوة عسكرية لديها عدة عشرات من الأسلحة النووية، وقذائف ذات مدى متوسط، و1,2 مليون عسكري، ونفقات عسكرية سنوية تقرب من 11 مليار دولار. وأما في ما يتعلّق بالقوّة الطرية الناعمة فقد أقامت الهند ديمقراطية، وظلت زمناً طويلاً تعتبر من قادة بلدان عدم الانحياز أثناء الحرب الباردة. وللهند مهاجرون ذوو نفوذ وتأثير في الخارج، وصناعتها السينمائية هي الأكبر في العالم من حيث عدد الأفلام المنتَجَةِ سنوياً، بالمقارنة مع هوليوود في أجزاء من آسيا والشرق الأوسط[88].

وفي الوقت نفسه تبقى الهند إِلىٰ حد كبير بلداً متخلّفاً فيه مئات الملايين

---

(88) نيل م. روزيندورف، «العولمة الاجتماعية والثقافية: المفاهيم، والتاريخ، ودور أمريكا»، في كتاب من تحرير ناي س. جوزيف الأصغر وجون د. دوناهيو، **حسن الإدارة في عالم آخذ في التعولم** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا، مطبعة بروكينغز. إنستيتوشن، 2000)، ص122.

من المواطنين الأميّين الذين يعيشون في فقر. ورغم النمو الاقتصادي السريع، سيظل أكثر من نصف مليار هندي في فقر مدقع. وسيكون تسخير التكنولوجيا لتحسين الزراعة هو التحدي الرئيسي الذي تواجهه الهند من أجل تخفيف وطأة الفقر بحلول سنة 2015. وعلاوة على ذلك فإن الفجوة الآخذة في الاتساع بين المناطق التي تملك والتي لا تملك، والخلافات حول وتيرة الإصلاحات وطبيعتها يمكن أن تصبح مصدراً للصراع المحلي[89]. فإجمالي الناتج المحلي الهندي البالغ 1,7 تريليون دولار هو أقل من نصف إجمالي الناتج المحلي الصيني و20 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي. فإذا راحت الولايات المتحدة تنمو بمعدل 3 بالمئة والهند بمعدل 6 بالمئة فإن الهند سوف تستغرق حتى سنة 2077 لتصل إلى الحجم الكلي الشامل للاقتصاد الأمريكي. ثم إن الفجوة في دخل الفرد هي أكبر حتى من ذلك بشكل صاعق، فهذا الدخل في أمريكا هو 33900 دولار، وفي الهند 1800 دولار. ومع فارق 3 بالمئة في معدلات النمو، فإن الهند سوف تستغرق حتى سنة 2133 حتى تصل إلى التساوي مع الاقتصاد الأمريكي[90]. أما قدرات الهند العسكرية فهي مؤثرة على صعيد آسيا الجنوبية، ولكن ليس في السياق الآسيوي الأكبر، حيث إن معداتها أقل تعقيداً مما لدى الصين ونفقاتها لا تصل إلاّ إلى نصف ما هو منسوب إلى الصين[91]. وتتنبأ مؤسَّسة راند RAND بأنّه إذا استمر نمو الهند الاقتصادي بمعدل 5,5 بالمئة، واستمرت الهند تنفق 4 بالمئة من إجمالي ناتجها المحلي على الدفاع، فإن أصل رأسمالها العسكري سيصل خلال خمسة عشر سنة إلى

---

(89) مجلس المخابرات الوطني، **الاتجاهات العالمية 2015**، ص66.

(90) مرةً أُخرى، أشكر إبراهيم عفصة وفرانسيسكو بالتش، من طلبة مدرسة كينيدي، لحسابهما وتعاملهما مع الأرقام.

(91) لامبتون وماي، **جدول أعمال القوى العظمى لشرق آسيا**، مستخدمَيْن بيانات SIPRI التي تصحح نظراً للصعوبات في حساب الميزانيات الصينية بالمصطلحات الغربية، ص13، 31.

314 مليار دولار، أي 62 بالمئة من رأسمال الصين العسكري (بالمقارنة مع 48 بالمئة منه اليوم)[92].

وليس من المحتمل أن تصبح الهند وحدها متحدياً عالمياً للولايات المتحدة خلال هذا القرن. ولكن لديها أصولاً وموجودات كبيرة يمكن أن تُضاف إلىٰ كفّة ميزان تحالف صيني ـ روسي ـ هندي. ومع ذلك فإن الاحتمال صغير في أن يصبح مثل هذا الائتلاف تحالفاً مضاداً لأمريكا بصورة جدية أو خطيرة. فمثلما توجد بقايا شكوك في العلاقة الصينية ـ الروسية، يوجد تنافس شبيه بذلك بين الهند والصين. فعلىٰ الرغم من أن البلدين وقّعا في سنة 1993 وفي سنة 1996 اتفاقيتين وعدتا بحل سلمي للنزاع الحدودي الذي كان قد أدّى بهما إلىٰ الحرب في سنة 1962، فإن من الجدير بالملاحظة أيضاً أن وزير دفاع الهند كان قد دمغ الصين بلقب «عدو الهند المحتمل رقم واحد» قبيل تجارب الهند النووية في آذار/ مارس سنة 1998. وبدلاً من أن تصبح الهندُ حليفةً للصين، فإن الاحتمال الأرجح هو أنها ستصبح جزءاً من مجموعة من الدول الآسيوية التي ستميل إلىٰ التوازن مع الصين.

أوروبـــا

إن أقرب شيء إلىٰ الندّ تواجهه الولايات المتحدة في بداية القرن الحادي والعشرين هو الاتحاد الأوروبي. فعلىٰ الرغم من أن الاقتصاد الأمريكي أكبر بأربع مرات من اقتصاد ألمانيا، التي هي أكبر بلد أوروبي، فإن اقتصاد الاتحاد الأوروبي يكاد يعادل في حجمه اقتصاد الولايات المتحدة؛ أما سكان الاتحاد المذكور فإنهم أكثر عدداً من سكان الولايات المتحدة بكثير. كما أن حصته من الصادرات العالمية أكبر كذلك. وسوف تتزايد هذه النسب إذا توسع الاتحاد الأوروبي ـ كما هو مخطط ـ ليشمل دول أوروبا الوسطى علىٰ امتداد العقود

(92) وولف وشركاه، **الاتجاهات الاقتصادية الآسيوية**، ص47.

المقبلة. وأوروبا تصرف على الدفاع ثلثي ما تنفقه الولايات المتحدة. ولديها رجال تحت السلاح أكثر من أمريكا، وفيها بلدان لديهما ترسانتان نوويّتان. وفي ما يتصل بالقوّة الناعمة الطرية، فإن الثقافات الأوروبية كانت لها جاذبية واسعة على مدى طويل في باقي أنحاء العالم، كما أن فكرة اتحاد أوروبا حول بروكسل جذّابة جداً لأوروبا الشرقية ولتركيا. وقد بدأت حكومات هذه الدول وشعوبها تكيّف سياساتها لتصبح متناسبة مع بروكسل. ولقد كان الأوروبيون رُوَّاداً هامّين لعبوا أدواراً مركزية في المؤسَّسات الدولية. وكما جادل صاموئيل هانتنغتون قبل عقد من الزمن، فإن أوروبا متماسكة «سيكون لديها من الموارد البشرية، والقوّة الاقتصادية، والتكنولوجيا، والقوّة العسكرية الحقيقية والممكنة ما يجعلها القوّة المتفوقة في القرن الحادي والعشرين»[93]. ويرى البعض اليوم أن أمريكا وأوروبا تسيران على طريق النزاع السياسي. ويعطي مقال نشرته مجلة **الناشنال ريڤيو** سنة 1995 مثالاً على ذلك، فيجادل بأن «هناك كتلة سياسية آخذة في البروز على شكل الاتحاد الأوروبي الذي يحب أن يرى نفسه تحدياً لأمريكا»[94].

والمسألة الهامة في تقييم التحدي الذي يشكّله الاتحاد الأوروبي هي ما إذا كان سيطوّر تلاحماً سياسياً واجتماعياً ـ ثقافياً كافياً لجعله يتصرّف كوحدة واحدة حيال سلسلة واسعة من القضايا الدولية، أم أنّه سيظل تجمّعاً محدوداً لبلدان ذات نزعات قومية وسياسات خارجية شديدة الاختلاف. لقد كان توحيد أوروبا عملية بطيئة ولكنّها مطّردة على امتداد نصف قرن، وقد أضافت ضغوط العولمة إلى الحوافز لتقوية مؤسَّسات أوروبية إقليمية.

---

(93) صاموئيل هانتنغتون، «الولايات المتحدة ـ اضمحلال أم تجدّد؟»، مجلة **فورين آفيرز**، شتاء 1988 ـ 1989، ص93.

(94) دايڤيد برايس ـ جونز، «الموز هو البداية: الحرب التي تلوح بين أمريكا وأوروبا»، **ناشنال ريڤيو**، عدد 5 نيسان/ أبريل، 1999.

ولقد استطاع الاتحاد الأوروبي فعلاً أن يحدّ من القوَّة الأمريكيَّة. وفي مسائل التجارة والنفوذ داخل منظمة التجارة العالمية، تقف أوروبا ندّاً مساوياً للولايات المتحدة. وقد نجحت البلدان الأوروبية في تحدي العقوبات التجارية الأمريكيَّة ضد كوبا وإيران. وقد حيّا عددٌ من المراقبين تكوينَ الاتحاد النقدي الأوروبي وتدشين عملة اليورو في مطلع سنة 1999 باعتباره من التحديات الكبرى للولايات المتحدة ولدور الدولار بوصفه العملة الاحتياطية المسيطِرة[95]. ورغم أن مثل هذه الآراء قد بالغت في الانتقاص من العمق والاتساع الفريدين للأَسواق الرأسمالية الأمريكيَّة، مما يجعل البلدان راغبة في اقتناء الدولارات، فإن الدور الأوروبي في الشؤون المالية وصندوق النقد الدولي يعادل دور الولايات المتحدة تقريباً. ولقد كان حجم السوق الأوروبية وجاذبيتها يعنيان أن الشركات الأمريكيَّة الساعية إلىٰ الاندماج يتعيّن عليها أن تسعى للحصول علىٰ الموافقة من المفوضية الأوروبية وكذلك من وزارة العدل الأمريكيَّة ـ كما اكتشفت شركة جنرال إليكتريك، لذعرها الشديد، في سنة 2001 عندما رفض الاتحاد الأوروبي استيلاءها المقترح علىٰ شركة هَانِيوِيلْ. وفي عصر الإنترنيت، يهتم صنّاع السياسة الأمريكيون بالتأكّد من كون الممارسات الأمريكيَّة لا تخالف التعليمات والتنظيمات الأوروبية حول سرّيّة المعلومات؛ «وسواء أحببتَ ذلك أم لا، فإن الاتحاد الأوروبي يضع لبقية العالم مقاييس لحماية السرّيّة»[96]. وباختصار، فإن أوروبا قادرة علىٰ أن تكون الندّ المساوي لأمريكا في القوَّة، سواء أكان هذا الأمر يُنْبِئُ بالخير أم بالشر.

وفي الوقت نفسه، تواجه أوروبا قيوداً هامة علىٰ درجة وحدتها.

---

(95) مارتن فيلدشتاين، «EMU والصراع الدولي»، **فورين آفيرز** عدد تشرين الثاني/ نوڤمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 1997.

(96) تشيرايز م. ڤاليز، «وضع الطريق حول خصوصية البيانات»، **الإنترناشنال هيرالد تريبيون**، عدد 28 أيار/ مايو، 2001، ص13.

فالهويات القومية تبقى أقوى من الهوية الأوروبية المشتركة، رغم مرور خمسين سنة على الاندماج. كما أن المصالح القومية لا تزال لها أهميتها، رغم أنّها ملطّفة ومكبوتة بالمقارنة مع مكانتها في الماضي[97]. ولقد ظلّت عمليّة الاندماج تسير على مدى سنوات بفعل آلة التعاون الفرنسي ـ الألماني. وبالنسبة لألمانيا (على ضوء تاريخها) كانت أوروبا هدفاً وبديلاً لسياسة خارجية أكثر جزماً وتوكيداً. وبالنسبة لفرنسا لم تكن هناك تناقضات تذكر بين أوروبا والسياسة الفرنسية الخارجية الجازمة ما دامت تملك ألمانيا «في جيبها». وعندما تنامت ألمانيا بإعادة توحيدها طوّرت سياسة «طبيعية عادية» أكثر وراحت تصرّ على الحصول على وزن أكبر في التصويت على القضايا الأوروبية، أصبح الموقف الفرنسي من مؤسَّسات الاتحاد الأوروبي أكثر حذراً. وكما قال رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسپان: «أريد أوروبا، ولكنني أظل مرتبطاً بأمّتي. إن إقامة أوروبا دون تفكيك فرنسا أو أية أمة أوروبية أُخرى هي خياري السياسي»[98].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوسيع المستمر للاتحاد الأوروبي ليشمل أوروبا الوسطى يعني أن من المحتمل أن تظل المؤسَّسات الأوروبية نسيج وحدها، غير أنها تميل إلى الجانب الكونفدرالي بدلاً من الجانب الفيدرالي من الطيف. ولعل آفاق قيام اتحاد قوي في أوروبا قد اختفت عندما وافقت البلدان الأصلية الستة على التوسّع لتضم بريطانيا وأجزاء من إسكندنافيا. وحول ما إذا كان الاتحاد الأوروبي آخذاً في التحوّل إلى دولة، هناك تلخيص بليغ جاء به آندرو موراڤسيك، العالِم السياسي من هارڤارد فقال: «يفضل معظم المراقبين المطلعين أن يتحدَّثوا عن «سياسة عصر ما بعد الحداثة» التي تحكم فيها أوروبا

---

(97) پيّپا نوريس، «حسن إدارة العولمة والمواطنون العالميون»، في كتاب من تحرير ناي ودوناهيو، **حسن الإدارة في عالم آخذ في التعولم**، ص157.

(98) جون ڤينكور، «جوسپان يتخيل اتحاداً أوروبياً بديلاً»، **الإنترناشنال هيرالد تريبيون**، عدد 29 أيار/ مايو، 2001، ص1.

إلىٰ جانب الحكومات الوطنية، وليس كبديل عنها يحل محلها»[99].

ولكن هذا كله لا ينتقص من أهمية المؤسَّسات الأوروبية أَو مما حقّقته. فالاندماج القانوني آخذ في التزايد، وأحكام المحكمة الأوروبية ترغم البلدان الأعضاء علىٰ تغيير ممارساتها. . كما أن القضايا المعروضة أمام هذه المحكمة تتزايد بنسبة 10 بالمئة في كل سنة[100]. ومن جهة أُخرى فقد تأخّر اندماج السلطتين التشريعية والتنفيذية. ويلعب البرلمان الأوروبي دوراً مفيداً ولكنه محدود. وإقبال المقترعين علىٰ انتخاباته أكبر من إقبالهم علىٰ انتخاباتهم الوطنية. وعندما عقدت البلدان الأعضاء مؤتمر قمة في نيس سنة 2000 لتجديد المؤسَّسات والتحضير لاحتمال دخول اثني عشر بلداً جديداً، أبدى الأعضاء تردداً وإحجاماً عن تقوية اللجنة الأوروبية أَو البرلمان الأوروبي. ورغم أن تصويت الأغلبية امتد ليشمل قضايا إضافية في التجارة فإن الضرائب وسياسة الضمان الاجتماعية ظلّت خاضعة للفيتوات الوطنية.

ولقد كان اندماج سياسَتَيْ الدفاع والخارجية مثيراً للنزاعات بشكل خاص. ففي سنة 1999، أوجد الاتحاد الأوروبي منصباً لموظف عالي المستوى لتنسيق السياسات الخارجية، ووافق علىٰ تكوين قوة من ستين ألف جندي للتدخّل في الأزمات، مدعومين بضباط الأركان اللازمين للقيادة، والمخابرات، وسلطة اتخاذ القرارات. ولكنه رفض الطموحات الفرنسية لتكوين هيكل مستقل للتخطيط العسكري كان من شأنه أن يصبح تكراراً مزدوجاً لقدرات حلف شمال الأطلسي. فقد أرادت بلدان أوروبية أُخرى أن تضمن أن القوَّة الجديدة لن تفعل شيئاً لإضعاف الحلف المذكور والالتزام الأمريكي بأوروبا. ذلك أن فكرة قوة

---

(99) آندرو موراڤسيك، «استبداد في بروكسل؟» **فورين آفيرز** عدد أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو 2001، ص121.

(100) روجر كوهن، «هوية أوروبية: الدولة ـ الأمّة آخذة في التراجع»، **النيويورك تايمز**، عدد 14 كانون الثاني/ يناير، 2000، ص3.

أوروبية حديثة قابلة للانفصال عن حلف شمال الأطلسي ولكنّها غير منفصلة عنه، كان يمكنها أن تقوي التحالف بالفعل عن طريق السماح بتقاسم الأعباء من خلال تحسين القدرة الأوروبية على معالجة الصراعات الثانوية في ما بين الأوروبيين. وقد تشكك بعض مسؤولي الدفاع الأمريكيين بالقوة الجديدة، ولكن حتى المواقف الفرنسية كانت مزدوجة. وكما لاحظ كارل كايزر، العالِم السياسي الألماني: «إن أول من سيصرخ إذا نهضت القوات الأمريكيّة ورحلت عن ألمانيا هم الفرنسيون، بسبب بقايا الخوف المترسّبة لديهم من الهيمنة الألمانية»[101].

أما المفتاح الآخر لمسألة ما إذا كان الاتحاد الأوروبي سيصبح متحدياً عالمياً للولايات المتحدة، فهو يرتكز على طبيعة الارتباطات عبر المحيط الأطلسي[102]. فالبعض يتنبأ بتآكل متواصل للعلاقات. ويستشهد ستيفن والت (من هارفارد) بأسباب جدية لذلك: منها أن عدم وجود تهديد مشترك يقلّل من تلاحم التحالف؛ فحجم متاجرة الولايات المتحدة مع آسيا أكثر من متاجرتها مع أوروبا بمرة ونصف المرة. وهناك خلافات ثقافية متنامية بين طبقات النخبة على جانبي الأطلسي مع تغيّر الأجيال[103]. وكما قال أحد المحررين الإيطاليين، فإن «التخوّف الجماعي من الولايات المتحدة يبدو الصمغ الوحيد الذي يلصق الأوروبيين معاً. فالقصص المريرة القاسية عن عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة، وإطلاق النار في مدارسها الثانوية، وسوقها التي لا تتسامح مع أحد، وانعدام الرفاهية فيها تنتشر بكثرة في الصحافة الأوروبية. أُعبر المحيط وستقرأ

---

(101) روجر كوهن، «مشاجرات على الموز والوصاية على الأطفال»، **النيويورك تايمز**، عدد 28 أيار/ مايو، 2000، قسم أخبار الأسبوع، ص1.

(102) جوزيف س. ناي الأصغر، «الولايات المتحدة وأوروبا: انزياح قاري؟»، مجلة **إنترناشنال آفيرز**، كانون الثاني/ يناير 2000.

(103) ستيفن م. والت، «الروابط التي تهترئ»، مجلة **ذي ناشنال إنترست**، شتاء 1998 ـ 1999.

عن حكم العجائز المسنين في أوروبا، والبطالة المرتفعة هناك، وميزانيات الدفاع الشديدة الانخفاض. فليس هناك من علامة تدل علىٰ تجمّع الكيانين اللذين يصرّ العالم علىٰ دمغهما معاً باسم الغرب»[104].

ومن جهة أُخرى فإن التقارير عن الخلافات عبر الأطلسي كثيراً ما تكون مبالغاً فيها. فقبل عقد من الزمن أعلن بعض الواقعيين أن حلف شمالي الأطلسي قد انتهى. وتنبأوا بأن ألمانيا ستضعف ارتباطها بأوروبا وتتحالف مع روسيا[105]. وكان اللورد إيسماي، أول أمين عام للحلف قد قال عبارته الساخرة المختصرة الشهيرة، وهي أن الغرض من حلف شمال الأطلسي هو إبقاء الأمريكيين في الداخل، وإبقاء الروس في الخارج، وإبقاء الألمان خاضعين». واليوم لا يزال حلف شمالي الأطلسي يقدِّم ضمانة ضد تحوّل روسيا إلىٰ خطر سلطوي ويضمن اندماج الألمان في مجال دفاعي أوسع يجتذب الألمان أنفسهم، ويبقى ارتباطاً شعبياً مؤسَّسيًّا مع أوروبا في الولايات المتحدة. وبالإضافة إلىٰ ذلك فإنه يقدِّم ضماناً ضد نشوء تهديدات جديدة في البلقان، والأبيض المتوسط، والشرق الأوسط، وهو ضمان لا تقدر عليه القدرات المتواضعة لقوة ردّ الفعل السريع الأوروبية. وكما تتكهّن **الإيكونوميست** فإن من الممكن «بحلول سنة 2030 أن تعاني أوروبا وأمريكا معاً من المتاعب نفسها مع جزءٍ آخر من العالم». وتذكر روسيا، والصين، وجنوب شرقي آسيا الإسلامية كمشتبهٍ بهم محتملين[106]. وفي الوقت نفسه، قد تتشوش أَو تتعطل مثل هذه الإسقاطات المستقبلية بفعل سياسات أمريكية خرقاء تعجز عن إدارة العلاقة الروسية وتستعدي الأوروبيين في آنٍ واحد. فبعد

---

(104) جيانا رايوتا، «حرب الهويّة المقبلة» مجلة **فورين بوليسي**، عدد أيلول/ سبتمر ـ تشرين الأول/ أكتوبر 2000، ص87.

(105) جون ج. ميرشيمر، «عودة إلىٰ المستقبل: عدم الاستقرار في أوروبا بعد الحرب الباردة»، **إنترناشنال سِيكْيوريتي**، صيف 1990.

(106) «الصمود في وجه العاصفة»، **الإيكونوميست**، 9 أيلول/ سبتمبر، ص23.

أيلول/ سبتمبر سنة 2001 تحسّنت العلاقات مع روسيا في سياق الائتلاف لمحاربة الإرهاب: «ورغم أن روسيا سوف تستمر أهميتها للحكومات الأوروبية في الانحسار، فإن هذه الحكومات سوف تستخدم المعالجة الأمريكيَّة لروسيا كمقياس علىٰ الجودة أَو الرداءة في ممارسة الولايات المتحدة للقيادة والدفاع عن المصالح الأوروبية»[107]. كما أن الطلاق الاقتصادي غير وارد. ذلك أن التكنولوجيا الجديدة، والمرونة في أَسواق العمل، ورأس المال ذا المشاريع القوية، والثقافة الاستثمارية ستجعل السوقَ الأمريكيَّةَ جذَّابةً للمستثمرين الأوروبيين. فالاستثمار المباشر في الاتجاهين أكثر مما هو مع آسيا، وهو يساعد علىٰ نسج الاقتصادين معاً. ذلك أن ما يقرب من ثلث التجارة يحدث **ضمن** الشركات عابرة القومية. وعلاوة علىٰ ذلك فعلىٰ الرغم من أن التجارة تنتج حتماً درجةً من الاحتكاك في السياسة المحلية للديمقراطيات، فإنّها لعبة يمكن أن يربح منها الجانبان إذا كانت لديهما إرادة للتعاون، ثم إن التجارة الأمريكيَّة ـ الأوروبية أكثر توازناً من تجارة الولايات المتحدة مع آسيا. ورغم أنّه ستكون هناك نزاعات حول السياسة الاقتصادية، وحاجة إلىٰ المساومة والتسوية، فليس من المحتمل أن تكون أوروبا في مركز يتيح لها أن تملي علىٰ الولايات المتحدة. ذلك أن بقايا التصلّب والجمود في سوق العمل وقيود الدولة سوف تعيق الخطط الاستراتيجية لإعادة الهيكلة، وإعادة النظر في الآلية، وإعادة الاستثمار. وسوف تتخلّف أوروبا وراء أمريكا في روح المغامرة التجارية والتجديد بينما تبحث الحكومات عن طُرق لموازنة تشجيع هذه العوامل مع التأثيرات الاجتماعية. وهكذا فإن مجلس المخابرات القومي يتنبأ بأن أوروبا لن تصل إلىٰ التحقيق الكامل «لأحلام التساوي مع الولايات المتحدة كعامل تشكيل للنظام الاقتصادي العالمي»[108]. وسوف يستمر التعاون، ولو أن الكثير سوف

---

(107) مجلس المخابرات الوطنية، **الاتجاهات العالمية حتى سنة 2015**، ص75.

(108) المصدر السابق نفسه.

يعتمد علىٰ تجنُّب سياسات اليد الثقيلة الضاغطة ـ نقولها مرّة أُخرى هنا ـ.

وعلىٰ الصعيد الثقافي، فإن الأمريكيين والأوروبيين ظلّ كل منهم يطلق الانتقادات علىٰ الجانب الآخر ويعجب به طيلة أكثر من قرنين. فعلىٰ الرغم من كل الشكاوى عن مطاعم ماكدونالد، فما من أحد يرغم الفرنسيين (والأوروبيين) علىٰ تناول وجباتهم فيها ـ ومع ذلك فإن الملايين يفعلون كل سنة. ثم إن الاحتكاكات المحتومة تظهر ببعض الطُرق تقارباً، وليس تباعداً، بين الجانبين. وكما قال كارستن فويغت، السياسي الألماني الكبير، «لقد صار التمييز بين السياسة الخارجية والمحلية باهتاً مع استمرار مجتمعاتنا في التداخل. ولذلك راحت تصعد إِلىٰ السطح قضايا عاطفية كالطعام المهندَس وراثياً أَو الطريقة التي نعامل بها أبناء حالات الطلاق الدولية. وبشكل ما، فإن السياسة الخارجية كانت أسهل عندما كانت تتعامل مع المصالح بدلاً من العواطف والأخلاق»[109]. ومع ذلك فإن من الصحيح أيضاً أن المستهلكين الأمريكيين يستطيعون الإفادة من المحاولات الأوروبية لرفع المستويات في الإجراءات المتخذة لمنع الاحتكار أَو لحماية الخصوصية والسرِّيَّة علىٰ الإنترنيت. وبالمعنى الأوسع، فإن الأمريكيين والأوروبيين يتشاركون في قِيَم الديمقراطية وحقوق الإنسان علىٰ نحو أكمل مع بعضهم البعض منه مع أية منطقة أُخرى في العالم. وكما كتب السفير روبرت بلاكويل، فإنّه علىٰ أعمق المستويات، لا الولايات المتحدة ولا أوروبا تهدِّد المصالح الحيوية أَو الهامّة للجانب الآخر[110].

أما إن كانت هذه القِيَم الأعمق هي التي ستسود، أم تسود بدلاً منها الاحتكاكات السطحية المرافقة للتغيّر الثقافي، فإن هذا سوف يعتمد إِلىٰ حد كبير علىٰ الكيفية التي تلعب بها الولايات المتحدة أوراقها. فعلىٰ الرغم من

---

(109) روجر كوهن، «مشاجرات علىٰ الموز».

(110) روبرت د. بلاكْويلْ، **مستقبل العلاقات عبر الأطلسي** (نيويورك: المجلس الخاص بالعلاقات الخارجية، 1999).

مشاعر القلق والوحدة التي عبَّر عنها كثير من الأوروبيين في أعقاب الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة في أيلول/ سبتمبر سنة 2001، أعلنت صحيفة **لوموند** الفرنسية ـ التي غالباً ما تنتقد السياسة الأمريكيَّة ـ: «إننا جميعاً أمريكيون»، ويستمر كثير من أصدقاء أمريكا الأوروبيين في القلق حول سلوكها مؤخراً. أما هاجس نزعة الانعزال الأمريكيَّة الذي كان يخيف الأوروبيين أثناء الحرب الباردة فقد حلّ محلّه هاجس انفراد أمريكا بمواقف من جانب واحد «تسود تصوراتٌ بأن الولايات المتحدة تتعرّض لإغراءات متزايدة لكي تتبع سياسات محدّدة من طرف واحد مع عدم اعتبار مصالح الأمم الأُخرى وآرائها. وكأنّها تخلط بين مصلحتها الوطنية والمصلحة العالمية»[111]. إن مثل هذه الاحتكاكات يحتمل أن تؤدي إلىٰ التباعد التدريجي أكثر من احتمال حدوث طلاق حاد يكوِّن متحدياً معادياً، ومع ذلك فإن الخسارة ستكون كبيرة، إذ أن الأمر لن يقتصر علىٰ زيادة تواتر تآمر الأوروبيين لإفشال الأهداف السياسية الأمريكيَّة، بل إن الولايات المتحدة ستخسر أيضاً فرصاً هامّة للتعاون لحل مشاكل عالمية كالإرهاب، كما ستخسر أفضل شريك لتعزيز قِيَم الديمقراطية وحقوق الإنسان. فأوروبا تظل هي الجزء الأقرب إلينا في القِيَم الأساسية في هذا العالم. وكما قال صاموئيل هانتنغتون، فإن «التعاون الصحّي مع أوروبا هو الترياق الناجع الأول للوحدة الموحشة التي تعاني منها الولايات المتحدة في مكانتها كقوة عظمى»[112]. فالانفراد الأمريكي قد لا يكوِّن متحدياً أوروبياً معادياً بالمعنى العسكري، ولكنَّه بالتأكيد سينتقص من بعض أفضل فُرصنا للصداقة والشراكة.

---

(111) باسكال بونيفاس، «شبح النزعة الأحادية»، فصلية **ذي واشنطن كوارترلي**، صيف 2001، ص158.

(112) صاموئيل هانتنغتون، «القوة العظمى المستوحشة من التوحد»، مجلة **فورين آفيرز**، عدد آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل 1999 ص7 ـ 48.

توزيع القوَّة في عصر المعلومات العالمي

ما هو مدى التباين بين قوّتنا وقوّة باقي أنحاء العالم؟ من حيث القوَّة العسكرية، نحن البلد الوحيد الذي يملك في الوقت نفسه قوة نووية، وقوّات تقليدية قادرة على الوصول إلى أي مكان في العالم. ونفقاتنا العسكرية أكبر من نفقات الدول الثماني التالية لنا مجتمعة. ونحن نقود في مجال «الثورة في الشؤون العسكرية» القائمة على المعلومات[113]. وعلى الصعيد الاقتصادي نملك حصة قدرها 27 بالمئة من الإنتاج العالمي، وهي حصة قيمتها (بأسعار السوق) تعادل حصة البلدان الثلاثة التالية لنا (اليابان، وألمانيا، وفرنسا) مجتمعة. ونحن موطن تسع وخمسين من أكبر مئة شركة في العالم حسب قيمتها بأسعار السوق (بالمقارنة مع إحدى وثلاثين شركة في أوروبا وسبع شركات في اليابان). ومن بين أكبر خمسمئة شركة في العالم أدرجتها **الفاينانشال تايمز** في قائمة، كانت هناك 219 شركة أمريكيَّة، و158 شركة أوروبية، و77 شركة يابانية[114]. وفي مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، استثمرنا وتلقينا استثمارات تعادل ضعف ما لدى البلد التالي لنا في المرتبة (بريطانيا) تقريباً كما أن لدينا نصف أكبر عشرة بنوك للاستثمار في العالم. ثم إن التجارة الإليكترونية الأمريكيَّة تعادل ثلاثة أضعاف حجم مثيلتها الأوروبية. ونحن موطن سبعة من أكبر عشرة من باعة البرمجيات. ذلك أن اثنتين وأربعين من أكبر العلامات التجارية الخمس والسبعين في العالم هي أمريكيَّة، وكذلك تسع من أكبر

---

(113) المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، **مسح استراتيجي لسنتي 2000 و2001** (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2000، البنود المدخلة عن الدول المذكورة).

(114) «العمالقة العالميون» وول ستريت جورنال، 25 أيلول/ سبتمبر، 2000، القسم R، ص24؛ وروبرت بريستون، «شموس منتصف الليل الصاعدة تشرق بسطوع لامع»، «استطلاع **الفاينانشال تايمز**»، **الفاينانشال تايمز 500، المراجعة السنوية لسنة 2000**، 4 أيار/ مايو، 2000، ص 3.

مدارس الأعمال[115]. أما بالنسبة للقوّة الناعمة الطرية، فإن الولايات المتحدة هي (بسهولة ومع فارق كبير جداً) المُصَدِّر رقم واحد للأفلام السينمائية والتلفزيونية في العالم، رغم أن «بوليوود» الهندية تنتج عدداً أكبر من الأفلام في كل سنة[116]. كما أننا نجتذب أكبر عدد من الطلبة الأجانب إلىٰ مؤسَّسات التعليم العالي عندنا في كل سنة، تلينا بريطانيا، فأستراليا. وبالإضافة إلىٰ الطلبة، كان هناك نصف مليون باحث أجنبي يقيمون في مؤسَّسات أمريكا التعليمية في سنة 2000[117]. وبعبارات **الفاينانشال تايمز**، فإن «الولايات المتحدة هي النموذج الاقتصادي المسيطر لبقية أنحاء العالم، المتقدِّم منها ومعظم النامي»[118].

وكانت الولايات المتحدة قد أصبحت صاحبة أكبر اقتصاد في العالم عند نهاية القرن التاسع عشر[119]. ووصلت سيطرة أمريكا الاقتصادية إلىٰ ذروتها

---

(115) جيمس كوكس، «نجاح الولايات المتحدة يجتذب الحسد والاحتجاجات»، مجلة **يو أس إي توداي**، عدد 3 آب/ أغسطس، 2000، ص B1.

(116) روزندورف، «العولمة الاجتماعية والثقافية».

(117) «لقطة سريعة من تقرير عن برامج الدراسة في الخارج» **كرونيكل أوف هاير إديوكيشن**، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 2000
(http://chronicle.com/weekly/v47/112/12a07402.htm).

(118) ريتشارد آدامز، «الولايات المتحدة: النموذج الاقتصادي المسيطر»، **المسح السنوي للفاينانشال تايمز: الأسواق سنة 2000**، 11 كانون الثاني/ يناير، 2000، ص24.

(119) الأرقام مستقاة من **كتاب المخابرات المركزية عن الحقائق العالمية لسنة 2000**
(http://www.cia.gov/cia/publications/factbook)
والبنك الدولي (http://www.worldbank.org/data/wdi2001/pdfs/tab1-1.pdf)
وتقرير الأمم المتّحدة عن الإنماء البشري لسنة 2000
(http://www.undp.org/hdr200/english/HDR2000.html)
وكذلك **مسح استراتيجي لسنتي 2000 و2001** أجراه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

بُعَيْدَ سنة 1945[120] (فيما يراوح بين الثلث والنصف من الإنتاج العالمي، حسب أنواع التقديرات التي تحسب بها هذه الأمور). وفي ربع القرن التالي لتلك السنة، هبطت حصة أمريكا إلىٰ معدلها علىٰ المدى الطويل عندما تعافى الآخرون وشرعوا في التنمية[121]. وقبل الحرب العالمية الأولى، ومرة أُخرى قبل الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة تمثِّل نحو ربع إنتاج العالم، وهي باقية اليوم علىٰ مستوى أعلىٰ أَو أدنى من ذلك بقليل (فذلك يعتمد إمّا علىٰ استخدام أسعار السوق، أَو معدلات الأسعار الشرائية في الحساب). فالحصة الأمريكيَّة من إجمالي الناتج المحلي لأكبر سبعة اقتصادات للبلدان التي تعقد قمّة اقتصادية سنوية كانت 48,7 بالمئة في سنة 1970 و46,8 بالمئة في سنة 1980، و45,2 بالمئة عند نهاية القرن. «إن ما يبقي الولايات المتحدة علىٰ قمة المجموعة علىٰ ما يبدو هي نقاط قوّتها التقليديَّة ـ سوق وحيدة هائلة تغذِّي المنافسة، وعملة مستقرّة، ونظام مالي سليم ـ مشفوعة بتقدّم تكنولوجي سريع في قطاع تكنولوجيا المعلومات لديها»[122].

فهل تستطيع هذه الدرجة من السيطرة الاقتصادية أن تستمر؟ ربما لا. فكما تحرّض العولمةُ النموَّ الاقتصاديَّ في البلدان الفقيرة القادرة علىٰ الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة والأَسواق العالمية، فإن حصتها من الإنتاج العالمي ينبغي أن تزيد، تماماً كما زاد إنتاج بلدان آسيا الشرقية علىٰ مدى العقود القليلة

---

(120) انظر ناي، **ملزمون بالقيادة**، الفصل الأول.

(121) هربرت بلوك، **إنتاج الكوكب في سنة 1980: وقفة خلاّقة؟** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: وزارة الخارجية الأمريكيَّة، مكتب الشؤون العامة، 1981)، ص18؛ سيمون كوزنيتس، **النمو والهيكل الاقتصاديان** (نيويورك: و. و. نورتون، 1965)؛ المجلس الخاص بالتنافس، **فهرس أبجدي كشاف بالقدرات التنافسية** (واشنطن، مقاطعة كولومبيا: المجلس الخاص بالتنافس، 1988)، المُرفق الثاني.

(122) آدامز، «الولايات المتحدة: النموذج الاقتصادي المسيطر»، ص24.

الماضية. فإذا نمت الولايات المتحدة والدول الغنية الأُخرى بمعدل يقرب من 2,5 بالمئة سنوياً، بينما نمى أكبر خمسة عشر بلداً من البلدان المتخلّفة بنسبة تراوح بين 4 بالمئة و5,5 بالمئة سنوياً، «فإن نصف إنتاج العالم الإجمالي بعد 30 سنة من الآن سيكون في البلدان التي هي فقيرة اليوم، أما أغنياء تسعينيات القرن العشرين، أعضاء منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي فسيرون حصتهم تهبط من 70 بالمئة من الإجمالي العالمي إلىٰ حوالي 45 بالمئة. وتهبط حصة الولايات المتحدة من نحو 23 بالمئة إلىٰ 15 بالمئة»[123]. وستظل الولايات المتحدة تملك أكبر اقتصاد، غير أن زعامتها ستكون أكثر تواضعاً مما هي عليه اليوم. وبالطبع فإن مثل هذه الإسقاطات المستقبلية الجارية علىٰ خط مستقيم قد تحبطها التغيرات السياسية والمفاجآت التاريخية، كما أن النمو في البلدان النامية قد لا يكون بهذه السرعة. ومع ذلك فسيكون من العجيب والمدهش **أن لا** تتقلّص حصة الولايات المتحدة في سياق القرن الحادي والعشرين. وكما يستنتج عالم سياسي كندي، فإنه «ما لم تصب الولايات المتحدة بكارثة كبرى (تستثنى من شرّها القوى الكبرى الأُخرى)، فإن هناك طريقة واحدة فقط يتغيّر فيها ميزان إمكانيات القوى بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأُخرى كما هو قائم عند مطلع الألفية: وهي أنه سيجري ببطء شديد وعلىٰ امتداد عقود كثيرة من السنين»[124]. ورغم أن مأساة أيلول/ سبتمبر 2001 كانت رهيبة، فإن تقليص زعامة أمريكا تقليصاً حقيقياً يقتضي سلسلة مآسٍ أكبر منها بكثير.

وحتى في الحالة المحتملة لبقاء الولايات المتحدة كأكبر بلد علىٰ مدى زمن غير قصير من القرن الحادي والعشرين حسب قياسات مصادر القوى

---

(123) هاري رُوِينْ، «الآفاق أمام الولايات المتحدة: عالم غني، وديمقراطي و(ربما) مسالم»، مخطوط غير منشور، حزيران/ يونيو 1993، 29.

(124) كيم نوزال، «قوة عظمى متوحشة، أم قوة مفرطة متبجّحة؟ تحليل القوة الأمريكيَّة في فترة ما بعد الحرب الباردة». ورقة مقدَّمة إلىٰ رابطة الدراسات السياسية في جنوب إفريقيا، تموز/ يوليو 1999، ص12.

الجدول 1 ـ 2 مصادر القوة حوالي العام 2000

	الولايات المتحدة	اليابان	ألمانيا (الاتحاد الأوروبي)	فرنسا (الاتحاد الأوروبي)	بريطانيا (الاتحاد الأوروبي)	روسيا	الصين	الهند
الأساسية								
الإقليم بألوف الكيلومترات المربعة	9,269	378	357	547	245	17075	9597	3288
عدد السكان بالملايين (1999)	276	127	83	59	60	146	1262	1014
معدل المتعلمين	97	99	99	99	99	98	81,5	52
العسكرية								
الرؤوس النووية	12070	–	–	450	192	22500	أكثر من 40	85 ـ 90
الميزانية بمليارات الدولارات	288,8	41,1	24,7	29,5	34,6	31	12,6	10,7
عدد المجندين	1,371,500	236300	332800	317300	212400	1,004,100	2,480,000	1,173,000
الاقتصادية								
إجمالي الناتج المحلي بمليارات الدولارات	9255	2950	1864	1373	1290	620	4800	1805
التعادل في القوة الشرائية (1999) حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بموجب التعادل المذكور (1999)	33900	23400	22700	23300	21800	4200	3800	1800
القيمة الصناعية المضافة بمليارات الدولارات 1996	1344	1117	556	290	214	غير متوفرة	309	63
الصادرات التكنولوجية العالمية بمليارات الدولارات (1997)	637	420	112	69	96	87	183	32
عدد الكومبيوترات الشخصية لكل ألف من السكان	570,5	286,9	297	221,8	302,5	37,4	12,2	3,3

الملخصة في الجدول 1 ـ 2، فإن هناك تغيّرات أُخرى تحدث في توزيع القوى. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وصف بعضهم العالم الناجم عن ذلك بأنه أحادي القطب، ووصفه البعض الآخر بأنه متعدد الأقطاب. وكلا الوصفين صحيح، ومخطئ في الوقت نفسه، لأن كلاً من المجموعتين تشير إلىٰ بُعد مختلف من أبعاد القوَّة التي لم يعد من الممكن الافتراض بأن الهيمنة العسكرية تجعلها متجانسة. فأحادية القطب صفة مضلّلة لأنّها تبالغ في درجة قدرة الولايات المتحدة علىٰ الحصول علىٰ النتائج التي تريدها في بعض أبعاد السياسة العالمية. غير أن صفة تعدد الأقطاب مضلّلة لأنّها توحي ضمناً بوجود عدة بلدان متساوية القوَّة تقريباً.

وبدلاً من ذلك، فإن القوَّة اليوم موزّعة بين البلدان في نمط يشبه لعبة شطرنج معقَّدة ذات ثلاثة أبعاد[125]. فعلىٰ رأس الرقعة القوَّة العسكرية التي هي أحادية القطب إلىٰ حد كبير. وكما رأينا، فإن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يملك أسلحة نووية عابرة للقارات، وكذلك قوات جوية وبحرية وبرّية كبيرة تستخدم أحدث الأسلحة، وهي قادرة علىٰ الانتشار علىٰ صعيد عالمي في أي مكان. ولكن القوَّة الاقتصادية في وسط الرقعة متعددة الأقطاب، تمثّل فيها الولايات المتحدة، وأوروبا واليابان ثلثي إنتاج العالم، ومن المحتمل أن يؤدي نمو الصين المثير السريع إلىٰ جعلها من اللاعبين الكبار في وقت مبكر من هذا القرن. وكما رأينا علىٰ هذه الرقعة الاقتصادية، فإن الولايات المتحدة ليست هي المهيمنة، وكثيراً ما يتعيّن عليها أن تساوم أوروبا كَنِدٍّ مساوٍ لها. وقد أدَّى ذلك إلىٰ جعل بعض المراقبين يصفون هذا العالم كهجين مركّب من عالم أحادي القطب وعالم متعدّد الأقطاب[126]. ولكن الوضع معقّد أكثر حتى من

---

(125) كان صديقي ستانلي هوفمان هو الذي عرّفني للمرة الأولى علىٰ الصورة المجازية لرقاع الشطرنج متعددة الأبعاد (ولو أنها لم تكن ثلاثية الأبعاد). انظر كتابه؛ **أوّلية أم نظام عالمي** (نيويورك: ماكغرو ـ هيل، 1978)، ص119.

(126) صاموئيل هانتنغتون، «الولايات المتحدة ـ اضمحلال أم تجدّد؟».

ذلك، بحيث يصعب وصفه باستخدام المصطلحات التقليدية عن توازن القوى بين الدول. وأما قاع رقعة الشطرنج فإنه مجال العلاقات عابرة القومية التي تتخطّى الحدود خارجة عن سيطرة الحكومات. وهو مجال يشمل العناصر الفاعلة من غير الدول، وهي عناصر شتّى مختلفة كالفرق بين الصيارفة الذين يحوّلون عن طريق البريد الإليكتروني مبالغ أكبر من معظم الميزانيات الوطنية من جهة، وبين إرهابيين يشنّون هجمات ومفسدين يعبثون بعمليَّات الإنترنيت من جهة أُخرى. وعلىٰ هذا القاع من الرقعة فإن القوَّة مشتّتة علىٰ نطاق واسع، فلا يبقى هناك معنى للحديث عن أحادية القطب أَو تعدّد الأقطاب أَو الهيمنة. فأولئك الذين يوصون باتباع سياسة خارجية أمريكية مهيمنة قائمة علىٰ مثل هذه الأوصاف التقليديَّة للقوّة إنما يعتمدون علىٰ تحليل غير مناسب إِلىٰ حد مخيف. فعندما تنهمكُ بلعبة ذات ثلاثة أبعاد، فإنك ستخسر إذا ركّزتَ علىٰ رقعة العلاقات العسكرية بين الدول فقط، وعجزت عن ملاحظة الأماكن الأُخرى من الرقعة والعلاقات العمودية في ما بينها.

ونظراً لميزة أمريكا القيادية المتفوقة في ثورة المعلومات واستثمارها الماضي في مصادر القوَّة التقليدية، فإن الأخبار الجيدة للأمريكيين هي أن من المحتمل أن تظل الولايات المتحدة هي البلد الأقوى الوحيد حتى شوط كبير من هذا القرن. ورغم أن من الممكن تكوين ائتلافات محتملة لإيقاف القوَّة الأمريكيَّة، كما رأينا آنفاً، فليس من المحتمل أن تصبح تحالفات صلبة حازمة إِلاَّ إذا استخدمت الولايات المتحدة قوّتها الصلبة بطريقة ثقيلة الوطأة أحادية الجانب تقوِّض قوّتها الناعمة الطرية. وكما كَتَبَ جوزيف جيف: «علىٰ عكس القرون الماضية، عندما كانت الحرب هي الحَكَمَ الأعظم، فإن أكثر أنواع القوَّة إثارة للاهتمام اليوم لا تأتي من فوهة البندقية. . . . إن هناك اليوم ربحاً أكبر بكثير في «جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت»، وهذا أمر له صلة بالجاذبية الثقافية، والعقيدة وجدول الأعمال الذي يضع ويعرض جوائز كبيرة للتعاون، كاتساع السوق الأمريكيَّة وتقدّمها وتعقيدها. فعلىٰ مائدة القمار هذه، لا تستطيع الصين،

وروسيا، واليابان، وحتى الأوروبيون الغربيون، مضاهاة كومة الأقراص التي يكدسها أمامه اللاعب الأمريكي»[127]. وتستطيع الولايات المتحدة أن تبعثر وتهدر هذه القوَّة الناعمة الطرية بنزعة أحادية منفردة ثقيلة الوطأة. وكما حذّر ريتشارد هاس، مدير تخطيط السياسة في وزارة الخارجية في إدارة جورج ووكر بوش، فإن أية محاولة للسيطرة «سينقصها الدعم المحلي وستثير مقاومة دولية تؤدي بدورها إلىٰ جعل كلفة الهيمنة أضخم وفوائدها أصغر»[128]. وسوف يعتمد الكثير علىٰ تطور الرأي العام الأمريكي، وعلىٰ مواقف الكونغرس، وسياسات الإدارة. وهذا الجزء من الجواب هو في أيدٍ أمريكيَّة إلىٰ حد كبير.

وأما الأخبار السيئة للأمريكيين في هذا التوزيع الأعقد للقوّة في القرن الحادي والعشرين فهي أن هناك أشياء أكثر فأكثر خارج سيطرة حتى أقوى الدول. ولقد كان علىٰ 11 أيلول/ سبتمبر أن يوجه نداء استيقاظ. فعلىٰ الرغم من جودة أداء الولايات المتحدة علىٰ صعيد الإجراءات التقليديَّة، فإن هناك أحداثاً جارية تتزايد باستمرار مما لا تستطيع تلك الإجراءات الإمساك به. فتحْتَ تأثير ثورة المعلومات والعولمة، تتغيّر السياسة الدولية بطريقة تعني أن الأمريكيين لا يستطيعون تحقيق جميع أهدافهم الدولية بالتصرّف من جانب واحد منفردين. فالولايات المتحدة تنقصها الشروط المسبقة دولياً ومحلياً لحل صراعات هي من الشؤون الداخلية للمجتمعات الأُخرى، ولفرض رقابة وسيطرة علىٰ عمليَّات وصفقات عابرة للقومية تهدّد الأمريكيين في بلادهم. إن علْينا أن نحشد ائتلافات دولية لمواجهة التهديدات والتحديات المشتركة. وسوف يتعين علينا أن نتعلّم كيف نتشارك، وكذلك كيف نقود، بطريقة أفضل. وكما كتب

---

(127) جوزيف جوف، «أمريكا التي لا مهرب منها» **مجلة** [الأحد] **للنيويورك تايمز**، عدد 8 حزيران/ يونيو، 1997، ص38.

(128) ينقل عنه ر. و. آبل الأصغر في مقالته، «عندما يَمُدُّ القرن الأمريكي مضماره»، **النيويورك تايمز**، عدد 1 كانون الثاني/ يناير، ص3.

مراقب بريطاني: «إن مفارقة القوة الأمريكيَّة عند نهاية هذه الألفية هي أنّها أعظم من أن تهدّدها أية دولة أُخرى، ومع ذلك فإنّها ليست عظيمة بما يكفي لحل مشاكل مثل الإرهاب العالمي وانتشار الأسلحة النووية. فهي بحاجة إلىٰ مساعدةٍ من الدول الأُخرى واحترام من هذه الدول كذلك»[129]. وسنقع في المتاعب إن لم نتفهم ذلك. ولأسباب سنراها في الفصلين التاليين، فإن ذلك الجزء من الجواب سيكون في أيدي الآخرين علىٰ نحو متزايد.

(129) سباستيان مالابي، «أضحوكة في أعين العالم»، **الواشنطن پوست**، عدد 31 كانون الثاني/ يناير 1999، القسم B، ص5.